العدد (5)
السنة الأولى

شهرية تعنى باللاجئين والنازحين السوريين
تصدر عن منظمة يمام للتوعية وبناء القدرات

15 كانون الثاني/ يناير
2018

تقرؤون في العدد

الافتتاحية
أوقفوا الحربَ
يوسف فخر الدين
***
العودة إلى الرقة
رأفت الغانم
***
الجثث أهمّ تحدّيات العودة إلى الرقة
هالة الحسن
***
بعد لغز «داعش»... الرقة تدخل امتحان الشمال الصعب
آدم ملحم
***
بعد تحريرها من داعش، أبناء الرقة مصمّمون على استعادة حياتهم الطبيعيّة
جمانة علي
***
المرأة السوريّة والنزوح (2): واقع ومشكلات
سلافة بدر الدين
***
«اللائي ولدنَ الثورة» قصصُ نجاحِ نساءٍ سوريّات في زمن الحرب
نعمة العلواني
***
اللاجئات السوريّات في بلدان الجوارين الواقع المريروحلم العودة
سوسن زكزك
***
اللجوء بوصفه تهمةً
راتب شعبو
***
هموم العودة.. البحث عن الأمان
جلنار صادق
***
من الخالديّة إلى السويداء
مراسل أصوات
***
- آراء حول أداء المنظّمات الإنسانيّة في محافظة إدلب
- نازحوريف محافظة إدلب: حقائق وأرقام
- ريف دمشق في دائرة النزوح مجدّدًا
- العودة المشروطة للنازحين السوريّين
هيئة التحرير

افتتاحية

أوقفوا الحربَ

يوسف فخر الدين

منذ أن خرج المدنيّون من بيوتهم في أرجاء سورية صارت عودتهم قضيّةً ملحّةً، إلّا أنّ خطابَ الحرب أهملهم لزمنٍ طويل، على عادته، فللمتحاربين أولويّاتهم المختلفة التي تزداد انفصالًا عن مصالح عامّة الناس كلّما أوغلوا في الحرب (وبعضهم منفصلٌ أصلًا لأسبابٍ سلطويّةٍ أو أيديولوجيّة)، وإن كان منهم من يبقى يذكر بعضها في سياق الاستخدام السياسيّ.

ومنذ ذلك الحين، كان من اللافت تقديم السلطات الاستبداديّة المتنازعة تهجير «الآخر» المختلف على أنّه مطلبٌ شعبيٌّ، وكان من الواضح أنّه أحد أساليبها في سياق دفعها باتّجاه تبلورٍ أهليٍّ ضدّيٍّ (طائفيّ، طبقيّ، مناطقيّ...). وبهذا الخصوص كثيرةٌ هي الإثباتات على أنّ أجهزة النظام الأمنيّ الدعائيّة، ومنها «جيشه» الدعويّ المنظّم على وسائل التواصل الاجتماعيّة، قامت مرارًا بالتحريض على تهجير من اتّهمتهم بأنّهم «البيئات الحاضنة للمعارضة»، وأحيانًا للإرهاب. ومثل ذلك يمكن أن يقال، مع ملاحظة الفرق بالحجم، عن الجهاديّين وجمهورهم في ما يتعلّق بأهالي مدينتي «كفريا» و«الفوعة» الشيعيّتين، وبشكلٍ عامٍّ باتّجاه «العلويّين».

وإذ رذل المتقاتلون المعارضة الديمقراطيّة السلميّة، ومنها أوساطٌ من المجتمع المدنيّ، لرفعها شعار «أوقفوا الحرب»، فإنّ بقاءها مصرّةً على مطلبها هذا ساهم في إبقاء المصلحة الرئيسة للمدنيّين حاضرةً في فضاء السياسة الدوليّة في ما يتعلّق بسورية، وإن كانت حواملها المنظّمة سوريًّا ضعفت بشدّةٍ تحت ضغط المتحاربين.

ولاشتداد ساعد القوى الديمقراطيّة الداعية للوقف الفوريّ للحرب، وعودة اللاجئين والنازحين، شروطٌ منها إشاعة فهمٍ مختلفٍ للحرب في سورية عن ذلك الذي أشاعته أطراف الصراع، وجيَّش كلٌّ منها جمهوره على أساسه. فتحرّرُ السوريّين من سطوة المتحاربين على وعيهم ضروريٌّ لتحرّرهم من الحرب وممّا سيتبعها من بنى وآليّاتٍ طائفيّةٍ وسلطويّةٍ سيمرّرها هؤلاء بدعوى حماية جمهورهم إن استمرّت سطوتهم، وإن بقيت التسوية تعني تقاسمهم المنافع.

ولمؤسّسات المجتمع المدنيّ دورٌ محوريٌّ على هذا الصعيد، وقيامها بدورها، واستجابتها لحاجات هذا الدور، هو بالنسبة إليها تلبيةٌ للشرط الرئيس لوجودها، وإعادة إنتاج هذا الوجود، ولاسيّما أنّ هذا الدور، في الظرف السوريّ الحاليّ، متمحورٌ حول إعادة بناء الدولة، على أن تكون ديمقراطيّةً، وهو الشرط الرئيس لوجود هذا المجتمع.

إلّا أنّ تطوّر المجتمع المدنيّ السوريّ كان متأثّرًا بالأطوار المختلفة التي مرَّ بها الصراع، ومثقلًا بالكثير من المشكلات الناتجة من الظرف الكارثيّ الذي دفعت سلطة الأسد المثار عليها البلد إليه، ومن عوامل قصورٍ سابقةٍ على الأزمة الراهنة لم تسمح له ظروف الصراع الجاري بتجاوزها. وبعض هذه المشكلات أصابته بتشوّهاتٍ تهدّد بأن تكون مستدامة، ومنها نموّه بالتوازي مع إضعافٍ مطّردٍ للدولة السوريّة في الطورين الأخيرين للصراع الراهن، بدلًا من أن يرافق عمليّة دمقرطتها. كما أنّ الكثير من هذه المؤسّسات، والفاعليّات المدنيّة، أصبحت خارج سورية، عداك عمّا تأسّس خارجها.

ونجد اليوم أنّ إدراك المجتمع المدنيّ السوريّ لهذه المعضلة أصبح ضروريًّا لتعافيه، بل شرطًا أساسيًّا لبقائه، حيث يجب وضعها ضمن إستراتيجيّاته كتحدٍّ، ووضع تصوّرٍ لسبل تجاوزها؛ وهي عمليّةٌ مركّبةٌ تتّجه باتّجاه الخارج (سلطات- ومجتمع سوريّ- ومجتمع دوليّ) وباتّجاه الداخل (بنية المجتمع المدنيّ- ووعيه)، بغية الوصول إلى أن تصبح أهدافها (المتمحورة حول مطلب وقف الحرب الفوريّ، وبناء الدولة الديمقراطيّة)، ووسائل عملها المدنيّة السلميّة لتحقيق هذه الأهداف، عناصرَ إجماعٍ عند أغلب مؤسّسات المجتمع المدنيّ السوريّة. الأمر الذي إن حصل سيؤدّي بكلٍّ من هذه المؤسّسات إلى ربط أعمالها بهذه الأهداف بحيث تمارس ضغطًا متواصلًا للوصول إليها، في الوقت الذي تعمل على التثقيف بها بحيث تصبح أفكارها بمتناول أوسع شرائح السوريّين؛ مع ملاحظة تطلّبها لآليّات التشبيك والتحالف التي تعمل على تكريس الإجماع الوطنيّ الديمقراطيّ نظريًّا وعمليًّا، وأن لا غنى عنهما حتى تكون المؤسّسة المدنيّة أكثر من «منظّمةٍ غير مموّلة»، أو «مجموعةٍ مطلبيّة»، في الواقع السوريّ الخاصّ، أي حتى تكون جزءًا من مجتمعٍ مدنيّ. وهي الملاحظة التي تظهر أهمّيّتها في مواجهة معضلة عمل المجتمع المدنيّ السوريّ في غياب الدولة السوريّة في معظم الأحيان، الأمر الذي يزيد من أهميّة التشبيك والتحالف بما هما عاملا وحدةٍ في مواجهة التفكّك، ويؤكّد أهميّة أن يكونا هدفًا ووسيلةً في الوقت نفسه في الإستراتيجيّة الخاصّة لكلّ مؤسّسةٍ، كما في الإستراتيجيّة العامّة.

وعبر هذا العمل يمكن للمجتمع المدنيّ مواجهة إعادة إنتاج روسيا وإيران لنظامٍ سوريٍّ استبداديّ بعناصر القهر نفسها التي كانت في النظام القديم، وهي العناصر المستمرّة عبر سلطة الأسد، وفي الوقت نفسه مواجهة سلطات الأمر الواقع المتناثرة في أرجاء سورية، ودعم ما تبقّى من النويّات، والمؤسّسات، الديمقراطيّة التي تعمل لوقف الحرب ومن أجل الديمقراطيّة، عبر سبلٍ مدنيّةٍ سلميّة.

هيئة التحرير

رئيسة التحرير
بشرى قشمر

مدير التحرير
يوسف فخر الدين

سكرتيرة التحرير
ريمة علي

محرر ومدقق لغوي
همام الخطيب

مدير إداري وتقني
عروة الحلاق

الإخراج الفني
علي شاهين

صورة الغلاف:
عمار عيسى

معلومات الاتصال

الموقع الإلكتروني
WWW.ASWAT-SY.COM

البريد الإلكتروني
Aswat.editorialsecretary@gmail.com
Aswat.magazine.sy@gmail.com

صفحة الفيسبوك
www.facebook.com/aswat.magazine.sy

إن الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

العودة إلى الرقة

رأفت الغانم

ثلاثة أشهرٍ مرّت على تحرير مدينة الرقة من تنظيم «داعش»، ورغم هذه المدّة إلّا أنّ العائدين إلى أحيائهم لا يزالون يجدون جثثًا متعفّنةً تحت الأنقاض، وفي الشوارع النائية بين الركام، فيعيشون فزع الأمراض، والضيق من روائح الجثث المتعفّنة المنبعثة في حاراتهم. وأمام جهل المدنيّين بالجهة المسؤولة عن إجلاء الجثث، يتوجّهون إلى عناصر غير مختصّةٍ، مثل الحواجز العسكريّة القريبة منهم، ليشتكوا إلى عناصرها، ما يؤدّي إلى حساسيّاتٍ غير محسوبة.

من جهةٍ أخرى لا تزال الألغام تنفجر بالمدنيّين العائدين إلى بيوتهم، وينقل الأهالي أنّه لا يمرّ يومٌ واحدٌ، منذ تحرير المدينة، من دون انفجار لغمٍ يتسبّب بحالة وفاةٍ أو أكثر. وأمام العجز أطلق ناشطون حملةً على موقع التواصل الاجتماعيّ «فيسبوك» تحت عنوان «إرث داعش» للدلالة على ما خلّفه التنظيم المتطرّف، كما وُجّهت إرشاداتٌ للمدنيّين لتجنّب الألغام والتوعية بأخطارها.

ولم ينفرد الموت وحده، رغم قسوته، في إتعاس الرقاويّين، ولا حجم الدمار وغياب أساسيّات الحياة (من مياهٍ وكهرباء)، ولا تدمير الجسور التي تربط المدينة وريفها ببعضها، حيث لا تزال الإجراءات الأمنيّة، التي أُنشِئت لمنع «داعش» من ارتكاب جرائمه، ومنها شبكةٌ كثيفةٌ من الحواجز العسكريّة، تحدّ من حرّيّة حركة المدنيّين. كما تطلب «قوّات سوريا الديمقراطيّة» من المدنيّين الرقاويّين كفيلًا إذا ما أرادوا التوجّه إلى مناطقَ أخرى مثل مدينتي «تل أبيض» أو «رأس العين» على سبيل المثال. الشكوى رفيق المدنيّين في الحروب، ولربّما كانت آخر ما تبقّى لهم. وهناك من بين المدنيّين في الرقة من يجد سببًا للشكوى حتى من الرأفة، كما حصل عندما اعترض كثرٌ من بينهم على إفراج المجلس المدنيّ في مدينة «تل أبيض» عن أكثر من مئتي عضوٍ سابقٍ في تنظيم «داعش»، في اليوم الأول من كانون الثاني/ يناير من العام الجاري؛ وهو اعتراضٌ يظهر مدى غضب المدنيّين من تنظيم «داعش» الذي نكّل بهم وتسبّب بتدمير حياتهم، وينعكس حتى على عناصره الذين أثبتت التحقيقات أنّهم لم يتورّطوا بالقتل. الاعتراض الذي كان من بين حججه القول بوجود تناقضٍ بين إطلاق سراح عناصر من تنظيمٍ إرهابيٍّ وبين التضييقات التي يتعرّضون لها بدعوى مكافحته.

تربويًّا باشرت أكثر من مدرسةٍ عملها وفتحت أبوابها للتلاميذ، عبر مدرستين في الرقة، وواحدةٍ في كلٍّ من «السباهية» و«المشلب» و«الحمرات» و«القالطة» و«السلحبية»، وفي «الطبقة» أيضًا، ويتلقّى الطلبة مناهج الإدارة الذاتيّة، وهي كالمنهاج السوريّ مع إدخال بعض التعديلات عليه.

ويقدّر ناشطون تمّ التواصل معهم، أعداد المدنيّين العائدين بـ 70 إلى 90 ألف مدنيّ، توزّعوا على سبعة أحياءٍ في أطراف المدينة، وحيّين في داخلها، كما توقّعوا تضاعف هذا الرقم مع انجلاء فصل الشتاء، حيث ينوي العديد من الرقاويّين العودة من مخيّمات النزوح إلى المدينة مع بداية فصل الربيع. كما بدأ آخرون موجودون في مدن جنوبيّ تركيا ومنها مدينة «أورفا» التي يوجد فيها الرقاويّون، بالتهيّؤ للعودة.

وعن تطلّعات الرقاويّين المستقبليّة، وبحسب الأحاديث المتداولة نظرًا لصعوبة إجراء استطلاعات رأيٍ دقيقةٍ في ظلّ التغريبة الرقاويّة، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة تطلّعاتٍ رئيسة، أحدها ومركزه مدينة «أورفا» جنوبيّ تركيا والذي لا يزال داعمًا للثورة وآمالها، وداعيًا إلى إسقاط النظام، ومعوّلًا على تفعيل الدور التركيّ الذي يقف ضدّ النظام السوريّ بحسب رأيهم. وهناك آخرون في منافي الغربة بين أوروبا ودول الخليج، لا يشكّلون ثقلًا على أرض الواقع. أمّا القسم الثاني وهو المؤيّد للنظام السوريّ والراغب في عودته، وهؤلاء موجودون في دمشقَ والمدن السوريّة الأخرى، ويلخّصون رأيهم بأنّ زمن النظام هو الأفضل، وأنّ كلّ ما حدث لمدينتهم وأبنائها كان نتيجة غياب سلطة النظام عنها، وبأنّ الأطراف الأخرى لا تملك سوى الفوضى. القسم الثالث والأخير، هم دعاة التحالف مع القوى الجديدة، حيث يرون أنّها تشكّل أفضل الخيارات لأنّها تمثّل سلطة الأمر الواقع والتي تدعمها القوى العظمى. ويؤيّد هذا الاتّجاه في الرقة المتعاونون بشكلٍ مباشرٍ مع «قوّات سوريا الديمقراطيّة»، وتبقى الأغلبيّة العظمى من الرقاويّين مطالبةً بدعم الاستقرار وإعادة إعمار المدينة وعودة النازحين والمشرّدين.

أمّا تنظيم «داعش»، فيشير من تواصلنا معهم أنّه لم يعد موجودًا، وأنّه أصبح جزءًا من الماضي. ربّما لا يزال بعض الأفراد يعتنقون توجّهات التنظيم ويخفونها، لكنّها لن تستطيع التأثير على مستقبل المدينة ومجتمعها، ما يعيد مقولة الصحافيّ الفرنسيّ «نيكولا هينان» الذي اختطفه التنظيم: «داعش اختار الرقة، أمّا الرقة فلم تختر داعش».

عمل للفنانة مولي كرابابلي

الجثث أهمّ تحدّيات العودة إلى الرقة

هالة الحسن

في وسط مدينة الرقة السوريّة، ترى أسراب الذباب تحوم حول جثثٍ لا تزال مدفونةً تحت المباني التي دمّرتها الضربات الجوّيّة خلال الهجوم الشرس الذي أطاح بالدولة الإسلاميّة في معقلها، أواخر تشرين الأوّل/ أكتوبر 2017. شارعٌ بعد شارعٍ، والذبابُ ورائحةٌ غامضة، تفوح من أكوام الخرسانة الشائكة والزجاج المحطّم والحديد الملتوي، هما العلامتان الوحيدتان على بقايا البشر المدفونين تحت الأنقاض.

وبعد مرور الشهر الأوّل على استعادة مدينة الرقة ممّا يسمّى بـ «الدولة الإسلاميّة»، أخذ سكّانها الأصليّون يعودون إليها وإلى المناطق المحيطة بها، ليجدوا منازلهم في حالة خرابٍ، وشوارعهم وحقولهم تتناثر فيها مخلّفات الحرب الخطرة، بما في ذلك الفخاخ المتفجّرة والألغام الأرضيّة والذخيرة، والصواريخ.

يقول «كريغ كينزي»، رئيس فريق الاستجابة لحالات الطوارئ التابع لمنظّمة «أطباء بلا حدود»: «عندما زرنا حيّ المشلب لأوّل مرّةٍ، كان مهجورًا إلى حدٍّ كبير، لكن في زيارتنا الأخيرة، كان الناس يعودون ببطءٍ لتفقّد منازلهم التي وجدها بعضهم في حالة خرابٍ، ووجد آخرون جثثًا ومتفجّراتٍ في منازلهم وحدائقهم وشوارعهم. الجميع يخشى الفخاخ المتفجّرة عند دخول المباني أو الوقوف على شيءٍ قد ينفجر».

ويواجه الأشخاصُ المصابون بإصاباتٍ خطرةٍ صعوباتٍ هائلةً في الحصول على ما يكفي من الاستقرار والرعاية الصحيّة؛ فمع العديد من الطرق المدمّرة أو المحظورة، يمكن أن يستغرق الوصول إلى أقرب مستشفى ساعتين بواسطة سيّارة إسعافٍ. ونتيجةً لذلك، فإنّ الأشخاص الذين يعانون من إصاباتٍ كبيرةٍ معرّضون لخطر الموت قبل أو أثناء الرحلة.

خيارٌ مستحيل

إضافة إلى الدمار، تُشكّل مخلّفات النزاع تهديدًا خطِرًا على السكّان العائدين، فهناك جميع أنواع المتفجّرات بين الأنقاض. وإنّه لمن المحزن أن ترى الناس الذين عانوا من الحرب وانعدام الأمن والتشريد، لا يزالون عرضةً لخطر الإصابة والموت. إنّهم يواجهون خيارًا شبه مستحيل: إمّا البقاء في ملاجئَ مؤقّتةٍ، والتي غالبًا ما يتمّ تقاسمها مع العديد من العائلات الأخرى، أو العودة إلى منازلهم في الرقة، لمواجهة الأخطار والتحدّيات في ساحة معركةٍ حديثةٍ تحيط بها المتفجّرات.

منزلٌ مدمّرٌ أفضل من الخيمة

حسب تقاريرَ كثيرةٍ، فإنّ أربعة أخماس مدينة الرقة على الأقلّ غير صالحةٍ للسكن بسبب الدمار الماديّ والذخائر غير المنفجرة ونقص الكهرباء والمياه.

وقد عاد ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف شخصٍ إلى أحياءٍ على أطراف المدينة، وفقًا للأمم المتّحدة، وهم يعانون من قلقٍ تجاه المستقبل، بل خوفٍ من تجدّد هجمات «داعش». «أبو خليل» (50 عامًا) الذي أعاد هو وزوجته فتح متجرٍ لبيع الملابس النسائيّة على الحافة الغربيّة من الرقة، يبيعان فيه أثوابًا ملوّنةً زاهيةً كانت محظورةً في ظلّ حكم «داعش». فهو يخاف من انتقام «داعش»، حيث هدّده أحد المقاتلين الذين غادروا المنطقة، عندما مرّر إصبعه على عنقه في دلالةٍ على نيّته ذبح «أبي خليل».

العودة إلى الخيمة

وعلى الرغم من الأخطار، فإنّ العديد من المقيمين السابقين يعودون. قالت امرأةٌ تبلغ من العمر (45) عامًا: «عدت قبل يومين لأجد بيتي وقد أصيب بأضرارٍ بالغةٍ، حاولت على الأقلّ التخلّص من الأنقاض قبل جلب بقيّة أفراد العائلة. ما زلنا في حاجةٍ إلى إعادة بناء منزلنا، ولكن الذين يعيشون في منازلَ مدمّرةٍ خاصّةٍ بهم، هم أفضل حالًا من الذين يعيشون في خيمةٍ، حيث تنخفض درجة الحرارة تحت الصفر، وليس هناك سقفٌ فوق رؤوسهم ليحميهم».

وقال رجلٌ يبلغ من العمر (28) عامًا: «ضربت غارتان جوّيّتان منزلنا، وهو ما سيستغرق أشهرًا لإعادة إعماره، لكن لا يمكننا أن نجعل أطفالنا يعيشون في هذه الظروف».

بينما علّق رجلٌ يبلغ من العمر (33) عامًا: «سمعت أنّ منزلي قد أصيب، لكنّني لم أكن أعرف أنّه دُمّر. وقد عدتُ لأجد أنّ كلّ ما تبقّى منه هو ركامٌ، ولا أستطيع تحمّل تكاليف إعادة بنائه، لذلك سأستمرّ في العيش في خيمةٍ حتى أتمكّن من إيجاد طريقةٍ لبناء بيتي مرّةً أخرى».

الرقة- شارع تل ابيض

ويبذلُ السكّان العائدون قصارى جهدهم لجعل المنازل صالحةً للسكن مرّةً أخرى، بدءًا من مهمّة التنظيف، ومساعدة بعضهم وصولًا إلى إزالة الأنقاض والحواجز التي تركت من آثار قتال الشوارع أمام بيوتهم.

التحدّيات التي تواجه الدفاع المدنيّ والسلطات المدنيّة هائلة، فلا أحد يعرف كم من الجثث تحت الأنقاض، وستكون مهمّة ترحيل الجثث من المدينة المهجورة من أهمّ التحدّيات التي تواجه السلطات المدنيّة.

وإضافة إلى أنّ الرقة في حالة خرابٍ كامل؛ يجب أيضًا إزالة مئات الألغام، إن لم يكن الآلاف، التي خلّفها «داعش». فضلًا عن ضرورة استعادة المياه والكهرباء وخدمة الهاتف، وإعادة بناء المنازل والمدارس والمستشفيات والمباني الحكوميّة.

وهناك مسألةٌ أعمقُ وأكثر تعقيدًا، وهي كيفيّة إصلاح نسيج المجتمع في مدينةٍ نفّذ فيها «داعش» عمليّات إعدامٍ علنيّةً، وأجبر الأقلّيّات الدينيّة فيها على الفرار، وقام باستبدال المناهج الدراسيّة بمحتوى دينيّ بحت.

سوف يستغرق الأمر شهرًا فقط لتنظيف الرقة، لكن سنحتاج سنواتٍ لاستعادة الحياة في المدينة. ومع ذلك، فإنّ إعادة الإعمار أمرٌ ضروريٌّ لتحقيق الاستقرار في المنطقة، حيث يُحاصر عشرات الآلاف من اللاجئين في المخيّمات.

بعد لغز «داعش»... الرقة تدخل امتحان الشمال الصعب

آدم ملحم

قبيل الظلام...

منذ كنّا في خيمةٍ ضيّقةٍ تفصلنا فيها ستائر قماشيّةٍ عن بعضنا، منذ اعتيادنا على النوم خلسةً عن البرد والجوع، لم نعرف ليلةً كتلك التي قالوا لنا فيها «الرقة خاليةٌ من الأعلام السوداء».

تقول «آمنة» الفتاة ذات العشرين عامًا والتي تنحدر من عائلة «عبد الحميد»، العائلة التي يصعب تتبّع مشوار نزوحها بين ريف الرقة وريف دير الزور، حلب ثمّ دمشق ثمّ مخيّم الكرامة ... منذ إعلان تنظيم «داعش» ولايته على مدينة الرقة وحتى لحظة تحرير المدينة.

ليس في حوزتنا الكثير. لطالما يعلّمك النزوح كيف تختصر أشياءك؛ فكلّ ما يلزمنا للعودة إلى الرقة الآن شوالان وزجاجتان من الماء. تحسّس أبي مفتاح البيت، وانسلّ خارج الخيمة ليغيّر الماضي مع سكّان المخيّم، العائدين الأوائل إلى الرقة.

على أبواب الرقة...

إلى أين تأخذنا يا أبي؟ يسأل «جربوع» الابن الأصغر لعائلة من شاركونا الخيمة، فيجيبه أبوه بصوتٍ يختلط بضجيج الشاحنة المكتظّة بالناس الآملين في العودة: لا تخف ليس بعد الآن من رصاص. تتابع آمنة: حتى نصل إلى الرقة كان علينا أن نبيت في إحدى القرى القريبة من المدينة بانتظار أن تسمح لنا بالدخول قوّات «سورية الديمقراطيّة» الفصيل العسكريّ الذي قيل إنّه تمكّن من طرد تنظيم «داعش» من المدينة بمساندة قوّات التحالف الدوليّ. على طول الطريق وفي الليالي التي قضيناها قبيل الوصول، كان الحديث يدور دائمًا عن الألغام التي تركها «داعش» وعن المدينة التي تحوّلت إلى ركام. جلّ الأمنيات كانت أن يعثر كلٌّ منّا على بيته أو أجزاءٍ منه. النوم ثمّ النوم في منازلنا من جديد.

الرقة أخيرًا...

هنا أو هناك، أينما وقعت عيناك في هذا المدى، لن تجد إلّا الركام. تكاد ملامح المدينة أن تمحى تمامًا، لا الشوارع تحتفظ بلافتاتها، ولا البيوت تعرف سكّانها، وواجهات المحلّات التجاريّة المتبقّية منهوبة. تسير أمتارًا طويلةً بين تلالٍ من الركام المفخّخ، كلُّ شيءٍ بات أسودَ هنا، كتاباتٌ سوداءُ تملأ الجدران، سيارات الشحن الكبيرة تسير على الطريق تنقل كلّ شيء، مخلّفات الحرب وأسلحتها في كلّ مكان. وصلنا إلى البيت عند الظهيرة ، كان البيت المكوّن من ثلاث غرفٍ في حيّ «الكراجات» قد دُمّر جزئيًّا، ولم يبقَ من الغرف إلا جدرانٌ متواضعةٌ تسند قسمًا من السقف الذي أحدثت فيه إحدى القذائف فتحةً كبيرةً في وسطه. الصمت خيّم ثقيلًا... أمّي تنتحب وأبي لا يزال يحدّق في الحطام ... ينبت السؤال من الدمار والآن إلى أين؟

كيف... إلى أين؟

يقول «فادي إسماعيل»، أحد العائدين إلى الرقة، والذي كان قد عمل في تصليح الدراجات الناريّة لسنواتٍ قبل احتلال المدينة من تنظيم «داعش»: ليس السؤال الآن «إلى أين»، فليس هناك من مفرّ، ولاسيّما بعدما ذاق الناس لوعة المخيّمات ومرارة التشرّد والنزوح، بل السؤال «كيف نبدأ الآن»، على الرغم من الموت الذي يوحي به الركام الذي تتجاوز نسبته 80% في المدينة بشكلٍ كلّيّ أو جزئيّ. إضافة إلى الدمار الكامل للبنية التحتيّة والمدارس، وخروج معظم المراكز الصحيّة والمشافي عن الخدمة.

«فادي» الذي عاد إلى حيّ «المشلب» يقول: احتملت العطش والبرد في المخيّم وسأتحمّله، في الرقة سأجد الماء أو سأحفر في سبيل الوصول إليها، ليس هناك من خيار.

وعن تفاصيل الحياة اليوميّة في الرقة يقول «فادي» إنّ بعض العائلات العائدة ترمّم أجزاءً من بيوتها بطريقةٍ بدائيّة، فالترميم مقتصرٌ على غرفةٍ واحدةٍ في المنزل فقط، لإيجاد مكانٍ آمنٍ تحتمي فيه العائلة، وعلى الرغم من وجود بعض المحلّات التجاريّة إلّا أنّ الوصول إليها محفوفٌ بالأخطار بسبب الألغام.

الدم فوق الحديد..

البيوت تموت إذا غاب سكّانها، لكنّ بيوتنا دمّرت على ساكنيها، يقول الناشط «عبد العزيز بغدادي»: إنّ شوارع الرقة اليوم مملوءةٌ بالجثث جرّاء المعارك السابقة، وانفجار الألغام؛ فالجثث لا تزال تحت الأنقاض حتى يومنا هذا، وهناك عائلاتٌ برمّتها تحت الأنقاض.

ويضيف «بغدادي» أنّ الرقة اليوم مزروعةٌ بأشكالٍ مختلفةٍ من الألغام، منها التقليديّ (عبواتٌ وأوانٍ منزليّةٌ وبرادات وأيّ علبةٍ متوفّرة)، ومنها الليزريّ الذي يعمل على البطاريّات. وبمجرّد عبور أيّ شخصٍ منطقة هذه الألغام تنفجر به مباشرةً، إضافة إلى الألغام الحراريّة. وتشكّل هذه الألغام التحدّي الأوّل أمام عودة الحياة والسكّان إلى الرقة. ويؤكّد «بغدادي» أنّ المدينة فقدت منذ تحريرها العشرات من أبنائها العائدين بفعل هذه الألغام التي تسبّبت أيضًا في إعاقاتٍ لآخرين، وهو ما تؤكّده الإحصاءات الصادرة عن المرصد السوريّ لحقوق الإنسان.

وعن المنظّمات العاملة في محافظة الرقة، يقول «البغدادي»: إنّ الجهات التي تعمل اليوم في المدينة والأرياف القريبة، هي المنظّمات الدوليّة وشركاؤها المحلّيّون من المنظّمات المحلّيّة، وهي منظّمة «الكمونيكس» الأميركيّة (فريق التدخّل المبكر)، ومنظّمة «الكرياتيف» الأميركيّة، ومنظّمةERT ومشروع «فرات» وفريق «ستارت»، وفريق «صُنّاع المستقبل»، ومنظّمات إزالة الألغام «تيتروتيك» و«ماك». لكنّ عمل هذه المنظّمات يبقى متواضعًا أمام حجم الدمار والكارثة التي حلّت بمحافظة الرقة، ما يدفع سكّان المدينة إلى الاستعانة بأفرادٍ يمتهنون إزالة الألغام، مقابل دفع مبالغَ ماليّةٍ كبيرةٍ.

ويؤكّد عبد العزيز أنّ معظم العائدين إلى الرقة اليوم هم من سكّان المخيّمات الأكثر تضرّرًا من ويلات الحرب، إضافة إلى من تبقّى من العائلات التي تبحث عن أشلاء أبنائها تحت دمار طائرات التحالف.

امتحان الشمال

الرقة درّة الفرات تدخل اليوم امتحان الشمال السوريّ الصعب، وينتظر أبناؤها العائدون أو أولئك الذين ينتظرون في المخيّمات انطلاق مشروعاتٍ تسهم في إيصال الماء والكهرباء وتخليص المدينة من مخلّفات الألغام وتوفّر مقوّمات الحياة البسيطة في ظلّ غموضٍ يلفّ المشهد السياسيّ في الشمال السوريّ كاملًا.

بعد تحريرها من داعش، أبناء الرقة مصمّمون على استعادة حياتهم الطبيعيّة

جمانة علي

بعدما رفع مقاتلون أكراد وعربٌ رايتهم فوق آخر معقلٍ لتنظيم «داعش» في مدنية الرقة، في خريف العام الماضي، ومع انتهاء حصار المدينة الذي دام قرابة سبعة أشهرٍ، بدأت أفواجٌ من سكّان المدينة بالعودة إلى بيوتهم التي هربوا منها عقب استيلاء التنظيم عليها.
وفي ذلك اليوم، قالت منظّمة «سيف ذا شيلدرن» (أنقذوا الأطفال)، إنّ قرابة 270 ألف مدنيٍّ، هربوا من الرقة، وهم في حاجةٍ ماسّةٍ للمساعدة؛ حيث لا تتوفّر منازل يعودون إليها، ولربّما يبقون داخل معسكراتٍ لأشهرٍ أو سنواتٍ قادمة.

ووصفت «صونيا خوش»، مديرة «سيف ذا شيلدرن»، فرع سورية، الأوضاع في المخيّمات حيث كان يقيم نازحون من الرقة، بأنّها «مأسويّةٌ وبأنّ عائلاتٍ تقيم فيها لا تجد ما يكفيها من الطعام أو الماء أو الدواء».

تصميم

وشكّلت الألغام التي زرعها «داعش» في كلّ مكانٍ داخل المدينة، أكبر خطرٍ واجهه العائدون إلى الرقة. ورغم ذلك بدأ سكّان المدينة بالعودة مع أسرهم، بعدما أدركوا أنّه لا بدّ لهم من استعادة بيوتهم، وإن كانت مدمّرةً، مع التصميم على المساهمة في إعادة إحياء المدينة.

وقال أحد زعماء المدينة، وقد رفض التصريح عن اسمه: «يجب أن نتخلّص من بقايا متفجّراتٍ وألغامٍ ما زالت منتشرةً في عدّة أحياء».

وبعد مقتل عدّة مدنيّين، ومقاتلين شاركوا في تحرير الرقة، إثرَ ألغامٍ وبقايا قنابل، قال الكولونيل «ريان ديلون»، المتحدّث باسم التحالف الدوليّ: إنّ «المعركة التي نخوضها اليوم ليست ضدّ داعش، بل ضدّ متفجّراتٍ وألغامٍ زرعها التنظيم قبل استسلامه».

منظّمات مختصّة

وفي الوقت الحاليّ، تعمل ثلاثُ منظّماتٍ مختصّةٍ بنزع الألغام وهي: «ماغ» و«تيترا تيك» و«هاندي كاب»، وتنفّذ مشروعًا لتفكيك الألغام الكامنة داخل منشآتٍ عامّةٍ وشوارعَ رئيسةٍ في الرقة. وقد انتهت المنظّمات الثلاث من العمل في بعض الأحياء، وهي: «شارع المنصور» و«المشلب» و«مفرق الجزرة» و«هشام بن عبد الملك» و«الصناعة». كما قامت المنظّمات المذكورة بتدريب عددٍ من المتطوّعين في صفوفها، والذين يعملون على نزع الألغام من المنازل بأجرٍ قد يصل إلى 75 ألف ليرةٍ سوريّةٍ للغرفة الواحدة، ما يشكّل تحدّيًا بالنسبة إلى بعض سكّان المدينة ممّن لا يتوفّر لديهم المال الكافي.

كما تعمل حاليًّا في مدينة الرقة آليّاتٌ تابعةٌ لمجلس الرقة المدنيّ في إزالة الأنقاض والسواتر الترابيّة، حيث أزيلت الأنقاض المتراكمة في الشوارع العامّة، وكُدّست على جنبات الطرقات.

في هذا السياق، تقول «نجوى» إحدى العائدات إلى الرقة: «نحن مصمّمون على استعادة حياتنا الطبيعيّة مهما كلّفنا ذلك من ثمن، لذا يعمل زوجي على نقل وترحيل تلك الأكوام من الأتربة والأنقاض بمساعدة الجيران والأصدقاء. وحالما ينتهون من عملهم في حيّنا، سوف ينتقلون إلى حيٍّ مجاورٍ لمساعدة سكّانه على تنظيفه وإزالة المخلّفات من جميع أركانه. إنّه تحدٍّ كبيرٌ لنا ولا بدّ من مواجهته».

عودة إلى المدارس

عاد أطفال الرقة إلى مدارسهم التي أغلق «داعش» معظمها، أو لم يسمح إلّا بتدريس الموادّ الدينيّة التي فرضها.

في مدرسة حيّ «الجزرة»، على مسافة 5 كم غربيّ الرقة، تقف «منى» المدرّسة الشابّة، أمام سبّورةٍ شبه محطّمةٍ لتؤدّي عملها في تعليم مجموعةٍ كبيرةٍ من البنات عدن إلى الدراسة بعدما حرمن منها لأكثر من ثلاث سنواتٍ ونصف السنة.

استمرّت «منى» في عملها كمدرّسةٍ في الرقة إلى أن سيطر التنظيم على المدينة بداية عام 2014.

لكنّ «منى» لم تستسلم للواقع الجديد، بل

عمل للفنانة مولي كرابابلي

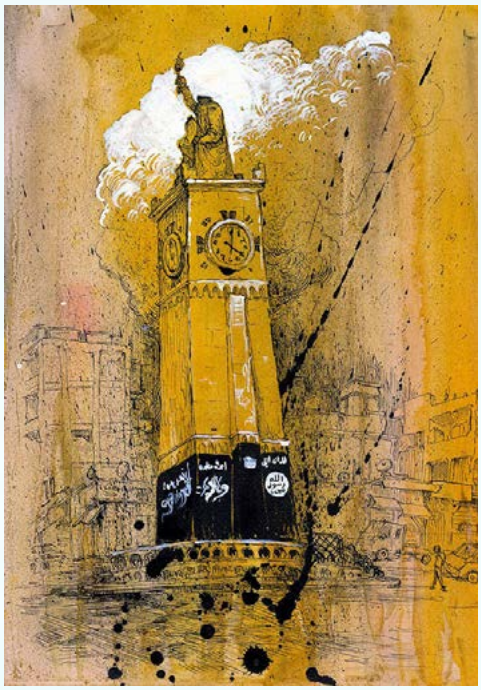

سجّلت في دورةٍ شرعيّةٍ لدى التنظيم بهدف السماح لها بتدريس تلميذاتها في بيتها. وقالت: «لم أجدْ أمامي وسيلةً سوى الدورة الشرعيّة، وانتظرت شهرين حتى حصلت على موافقةٍ بتدريس تلميذاتي في المنزل». غير أنّها كانت تتحايل على عناصر التنظيم الذين كانوا يجوبون المنازل التي سمح بالتدريس فيها. وتضيف: «عندما كانت تأتي لجنةٌ، كنت أُخرج لهم الكتب التي أرادوا استخدامها، ولكن فور خروجهم، كنّا نعود للدراسة من الكتب الدراسيّة المعتادة».

فرحة

وأمّا اليوم، وبعد عودتها إلى التدريس، فقد عبّرت «منى» عن فرحتها، قائلةً: إنّه «شعورٌ جميلٌ أن أمسك بالطباشير، وأقف أمام السبّورة من جديد. أشعر بأنّ واجبي يحتّم عليّ تعليم الأجيال، وطيّ صفحة الحرب والعنف».

خدماتٌ طبيّة

في الوقت نفسه، قرّر الصيدلانيّ، مهند سعادي (30 عاماً)، إعادة افتتاح صيدليّته التي تعرّضت واجهتها لضررٍ بالغٍ، نتيجة وقوع قذيفة «هاون» في محيطها.

يقول «سعادي» إنّه بعد عودة سكّان الحيّ إلى بيوتهم، عاد من جديد لتقديم خدماته الطبيّة. وكان ذلك الصيدلانيّ من بين آخر المدنيّين الذين نزحوا عن الرقة.

وبجهوده الشخصيّة، افتتح «سعادي» صيدليّته من جديد. ولقد تمكّن من تأمين معظم الأدوية التي كانت مفقودةً إبّان حكم «داعش». ويقول عن تلك الفترة المؤلمة في حياة الرقاويّين: «فقدنا عددًا من الأدوية والمستلزمات الطبيّة نتيجة الحصار والحرب، مثل حليب الأطفال وأدوية العيون والقلب».

حالةٌ سائدة

كانت مشاهدُ الدمار تجسّد حالةً سائدةً في مدينة الرقة، وهي من أحد الأسباب التي منعت عددًا كبيرًا من سكّانها من العودة إليها، إضافة إلى غياب الخدمات الأساسيّة كمياه الشرب والكهرباء والصرف الصحيّ.

ولكن بالنسبة إلى العائدين، تبقى الحياة في منازلهم وسط الدمار الكبير أفضل حالًا من العيش في المخيّمات المنتشرة في الريف حول الرقة، ولاسيّما مع اشتداد البرد في هذا الوقت من فصل الشتاء، وافتقار تلك المخيّمات لأبسط أساسيّات الحياة.

فيما قال «أحمد» (أحد العائدين) لموقع «الرقة تذبح في صمت»: «أعمل حاليًّا على إصلاح الأضرار التي لحقت بمنزلي. فقد تصدّعت جدرانه وخلعت أبوابه ونوافذه. وعلى الرغم من شحّ موادّ البناء، يبقى منزلي، بجدرانه الضعيفة، أرحم من العيش في الخيام الخالية من الخدمات الأساسيّة».

وبين مرارة العيش في المخيّمات والصعوبات الكبيرة التي يواجهها العائدون، يبقى أهالي المدينة بين أمرين أحلاهم مرّ. وفي الوقت ذاته، تواصل سلطة الأمر الواقع إصدار تصريحاتها ومخطّطاتها متجاهلةً واجهها تجاه المدنيّين، بعد تدمير مدينتهم ومقتل الآلاف من أبنائهم، بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ.

عمل للفنانة مولي كرابابلي

آراء حول أداء المنظّمات الإنسانيّة في محافظة إدلب

هيئة التحرير

منذ 19 كانون الأوّل/ ديسمبر 2017 تصاعدت حركة النزوح عن ريف محافظة إدلب، بالتوازي مع تقدّم قوّات سلطة الأسد وحلفائها على الأرض، حيث يتوافد النازحون يوميًّا إلى مدن وبلدات وقرى ريف إدلب الشماليّ والغربيّ، هاربين من جحيم القصف الهستيريّ من قوّات سلطة الأسد وحلفائها، إلى المخيّمات أو الجبال والأودية آملين أن يتغيّر الحال وتكون عودتهم قريبةً إلى قراهم وبلداتهم.

يواجه هؤلاء النازحون مشكلاتٍ عديدةً ومركّبة؛ فهم يخرجون هائمين على وجوههم ومصدومين من هول ما رأوه من مشاهد عنفٍ ودمارٍ، وتتشعّب مشكلاتهم وتتعمّق بسبب ما يعانونه من تجّار الحروب في المناطق التي يصلون إليها حديثًا. هذا إضافة إلى عدم التنسيق بين المنظّمات الإغاثيّة العاملة في المنطقة وعدم وجود جسمٍ إغاثيٍّ مركزيٍّ وموحّدٍ يتصدّى إلى تلك الكارثة الإنسانيّة.

وللتعرّف أكثر على واقع النزوح في محافظة إدلب وواقع العمل الإغاثيّ والمؤسّسات والمنظّمات الإغاثيّة، التقت «أصوات» بالباحثة الاجتماعيّة, منتهى عبد الرحمن، فأفادتنا بما يلي: إنّ «من أبرز الأسباب التي فاقمت أزمة النازحين في الشمال السوريّ مؤخّرًا هو عدم وجود جسمٍ إغاثيٍّ موحّدٍ يستطيع تلبية الاحتياجات الطارئة في جميع مناطق الشمال السوريّ الخاضع لسيطرة المعارضة؛ فضعف التنسيق بين تلك المنظّمات وتعدّد الجهات الإغاثيّة، تسبّبَ في مأزقٍ كبيرٍ من حيث هدر الموادّ الإغاثيّة أو عدم الإنصاف في توزيع الحصص سواء بين المخيّمات أو بين الأسر، حيث لا توجد سياسةٌ واضحةٌ للعمل، وغالبًا ما يكون العمل عشوائيًّا؛ فهناك مخيّماتٌ قد تحصل على الإغاثة أكثر من مرّةٍ شهريًّا، في المقابل هناك مخيّماتٌ أخرى لا تحصل على أيّ شيءٍ. والسبب غالبًا ما يكون محصورًا في سوء التنسيق والبيروقراطيّة».

تسترسل «منتهى» في حديثها مستنكرةً الطريقة التي تعمل بها المنظّمات الإغاثيّة وعدم جاهزيّتها لحالات الطوارئ، على الرغم من بقاء محافظة إدلب منطقةً شبه هادئةٍ لأكثر من سنتين، فتقول: إنّ «جميعنا يعلم أنّ محافظة إدلب كانت في وجه المدفع، حيث كان النظام يحشد قوّاته باتّجاهها ويرسل رسائل بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ عن اقتراب المعركة. وهنا تتحمّل المنظّمات الإنسانيّة العاملة في الشمال السوريّ المسؤوليّة والملامة أيضًا؛ فمحافظة إدلب بقيت هادئةً على مدار أكثر من عامين,

وعلى الرغم من هذا لم تعمل المنظّمات خلال هذه الفترة، كما يجب، على تجهيز مخيّماتٍ أو مراكز إيواءٍ على أقلّ تقدير. وإن سألتهم عن جاهزيّتهم أو قدرتهم على الاستجابة الطارئة لا يجيبونك».

لم يكن هذا رأي «منتهى» فحسب، بل وافقها الرأي، عبدو جيلو، وهو ناشطٌ في المجال الإنسانيّ في ريف إدلب الشماليّ من بلدة «قاح»، حيث عقّب على كلام «منتهى» مؤكّدًا ما ذهبت إليه، فقال: إنّ «هناك سياسةً جديدةً، على ما يبدو، في ما يتعلّق بتعامل اللاعبين الإقليميّين مع الثورة السوريّة، ولاسيّما في ما يتعلّق بأزمة النازحين والمهجّرين. ولا يخفى على أحد ما حصل عند نزوح أهالي ريف حماة الشماليّ والشرقيّ، حيث كان هناك امتناعٌ واضحٌ عن إغاثتهم، كما رفضت عدّة منظّماتٍ تقديم يد العون لهم، على الرغم من ظروفهم المأسويّة. إضافة إلى امتناع تلك المنظّمات عن تقديم أيّ بيانٍ رسميٍّ للرأي العامّ المحلّيّ تبيّن فيه أسباب عدم وقوفها عند مسؤوليّاتها».

ويضيف «جيلو» لـ «أصوات»: أنّ «سياسة التعامل مع قضايا النازحين هي التي فرضت على النازح إمّا القبول بواقع المخيّمات التي بات دعمها شحيحًا أو العودة إلى حضن الأسد ليعيش في منزله. وهما خياران أحلاهما مرّ، لعدم مراعاة الكرامة الإنسانيّة في كليهما».

ويروي الناشط الإعلاميّ، أحمد الأحمد، وهو من أبناء مدينة «معرة النعمان» قصّة تبيّن الفساد الذي استشرى في قطاع الإغاثة، فيقول: إنّ «الفساد في إدارة المنظّمات في الشمال السوريّ، ولاسيّما في المناطق الحدوديّة، بات غير خافٍ على أحد؛ فالمساعدات الإنسانيّة تباع في السوق السوداء لتُباع من جديدٍ للنازحين بالصندوق نفسه المطبوع عليه غير مخصّص للبيع. ومن تلك القصص التي حصلت في الشمال السوريّ في الأسبوع الماضي: قام تاجر جملة في مدينة أطمة ببيع الخيام المهورة بشعار الأمم المتّحدة مقابل 100 دولارٍ أميركيٍّ للخيمة الواحدة على مرأى ومسمع المسؤولين الأمنيّين في تلك المناطق، من

إدلب- خاص *أصوات*

دون تحريك أيّ ساكنٍ لمكافحة هذه الظاهرة، وليس هذا محصورًا في الخيام، بل ينسحب على المساعدات الإغاثيّة والطبّيّة وغيرها من المساعدات غير المخصّصة للبيع».

بينما وجدنا أنّ فاعلين آخرين في المجتمع المدنيّ السوريّ يركّزون على أسبابٍ أخرى لضعف المؤسّسات، وعدم قدرتها على الاستجابة السريعة لحالة الطوارئ التي تمرّ بها محافظة إدلب مؤخّرًا، مع إقرارهم بما سبق وسقناه من أسباب. ففي لقائنا مع معتصم السيوفي، مدير منظّمة «اليوم التالي»، قال: «هناك مشكلاتٌ متشابهةٌ في عمل المؤسّسات الإغاثيّة في كلّ المناطق السوريّة، ولكن إن كنّا نبحث عن المشكلات التي نجدها أكثر خصوصيّة في إدلب، وكانت العامل الأساسيّ هناك في ضعف استجابة المؤسّسات، فهي – برأيي- وجود، وسلوكيّات، هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة). فسلوكها التسلّطيّ مع المنظّمات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ والمجالس المحلّيّة في المحافظة، انعكس سلبًا على أداء تلك المنظّمات والمؤسّسات، كما أربكت سيطرة هيئة تحرير الشام، وسلوكيّاتها، وتعامل بعض المؤسّسات، بما فيها مجالس محلّيّة، مع حكومة الإنقاذ التي أنشأتها، الداعمين الدوليّين ما أضعف عملهم وتقديماتهم». ولكنّه أكّد على استمرار لقاء مؤسّساتٍ من المجتمع المدنيّ مع الداعمين، وضغطهم من أجل استمرار الدعم المقدّم لمحافظة إدلب.

هكذا نتبيّن أنّ تعدّد الآراء في هذا المقام، يكمل المشهد الإجماليّ من دون تعارض. فالجميع يقرّ بعدم قدرة المنظّمات والمؤسّسات العاملة في مجال الإغاثة على الاستجابة السريعة لحالة الطوارئ في محافظة إدلب، ومنهم من يركّز على أسبابٍ تكمن في بنية هذه المنظّمات (ابتداءً من سوء الإدارة وعدم التنسيق في ما بينها إلى غياب الجسم المركزيّ الذي يعدّ الخطط، وصولًا إلى الفساد الذي يعتريها)، بينما يركّز آخرون على مشكلات الواقع التي تحيط بها وتتفاعل معها.

المرأة السوريّة والنزوح (2): واقع ومشكلات

سلافة بدر الدين

ألقى النزوح بثقله على الفئات الاجتماعيّة كافّةً، فهو اقتلاعٌ قهريٌّ من المنزل والعمل وشبكة العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، إلّا أنّ المرأة السوريّة النازحة تعدّ من أكثر الفئات تضرّرًا. فهي تتشارك مع باقي الفئات في الشتات والألم النفسيّ وذاكرة العنف المخزونة الناتجة من الحرب، لكن هي تختلف عنهم بحجم المسؤوليّات التي ألقيت على كاهلها بعد النزوح، ولاسيّما أنّ معظم النساء النازحات نزحن عن ديارهنّ من دون مرافقٍ أو معيل. فها هي المرأة النازحة اليوم تدخل ميدان العمل وتتحمّل مسؤوليّة الأسرة بشكلٍ كامل، حيث أصبحت تقوم بواجباتها كأمٍّ وفي الوقت ذاته تمارس دور الأب المعيل، هذا بالنسبة إلى المرأة الأمّ. أمّا المرأة غير المتزوجة فهي الأخرى تعاني من مشكلاتٍ اجتماعيّةٍ كثيرة، على رأسها مشكلة انعدام فرص الزواج.

المرأة النازحة والعمل

دخلت المرأة السوريّة النازحة سوق العمل، وهي غالبًا ما نزحت عن بيئةٍ اجتماعيّةٍ تقسّم الأعمال وفق الجنس؛ فتحصر العمل خارج المنزل بالرجل، بينما هي تتولّى رعاية أسرتها وإدارة شؤون المنزل. لا بل أكثر من هذا، ففي بعض المناطق لا يقف الأمر عند تقسيم الأعمال، بل يتجاوزها إلى رفض عمل المرأة خارج المنزل. إلّا أنّه بعد النزوح اختلفت ظروف المرأة السوريّة، فمعظم النساء أصبحن من دون معيل، وإن وجد المعيل، فغالبًا لا يمكنه العمل إمّا بسبب إصابته جرّاء الحرب، أو لعدم توفّر فرص عمل في منطقة الإقامة، فضلًا عن ازدياد أعباء الحياة المعيشيّة ونفاد المدّخرات خلال ستّ سنواتٍ من الحرب. هذا كلّه دفع المرأة إلى سوق العمل لتأمين معيشة أسرتها وسدّ الفراغ الحاصل عن غياب المعيل أو عدم قدرته على تأمين فرصة عمل.

لكنّ دخول المرأة النازحة إلى سوق العمل كان محفوفًا بالمشكلات والصعوبات، وأهمّها:

1 - زيادة الأعباء على المرأة النازحة: فالمرأة النازحة في ظلّ ظروفها الصعبة ازداد حجم مسؤوليّاتها، وأصبحت تنوء تحت وطأة أعباءٍ كثيرة؛ فمهمّتها لم تعد محصورةً داخل المنزل (أعمال المنزل، ورعاية الأطفال وتعليمهم، وإدارة شؤون البيت...)، بل تجاوزتها إلى مسؤوليّاتٍ أخرى وأعباءٍ أخرى، فهي اليوم تعمل خارج المنزل وتعود إليه لتقوم بواجباتها التقليديّة تجاهه. والغريب أنّ معظم النساء العاملات اللواتي قابلناهنّ ممّن لديهم معيل، قالوا إنّ الزوج لا يساعد في أعمال المنزل ولا يزال يرى أنّ هذه الأعمال موكلةٌ إلى المرأة على الرغم من مساعدتها إيّاه في تأمين مصروف الأسرة، وأحيانًا هي التي تتكفّل بمصروف الأسرة كلّه، بينما يكون الزوج عاطلًا عن العمل. تقول «أمّ حسين»: «أنا متعبةٌ جدًّا، أبقى واقفةً من الساعة الثامنة صباحًا حتى الساعة الثانية بعد الظهر أبيع الخبز في الأزقّة، ثمّ أعود إلى منزلي لأطبخ لأطفالي وأقوم بواجباتي المنزليّة بمفردي، بينما زوجي عندما يأتي من عمله يبقى يحتسي الشاي ويدخّن فهو يرى أنّ ما أقوم به هو واجبي أنا وحدي وليس من واجباته».

إلّا أنّ الصورة ليست بهذا السوء كلّيًّا، فقد شعرت بعض النازحات أنّ الزوج بدأ بتقبّل واقعها الجديد كمرأةٍ عاملةٍ وأخذ يساعدها في أعمال المنزل وتربية الأطفال.

2 - ظروف العمل وطبيعة المهن: معظم النساء السوريّات اللواتي نزحن إلى المناطق الأكثر أمنًا لا يملكن خبراتٍ في العمل نتيجة عدم تقبّل مجتمعاتهنّ التي نزحوا عنها لفكرة عمل المرأة خارج المنزل، ومن ثمّ عدم وجود خبراتٍ سابقة، إضافة إلى عدم حيازة معظمهنّ مؤهّلاتٍ أو شهاداتٍ علميّةً تمكّنهم من الحصول على أعمالٍ ذات شروطٍ أفضل. فأخذت الأعمال التي مارسنها طابع الصعوبة والإجهاد، وفي بعض الأحيان كانت أعمالًا «مهينة» وفق نظرة السلّم القيميّ الاجتماعيّ الدارج والموروث الشعبيّ. فالمرأة التي تزاول مهنة تنظيف البيوت لا يزال المجتمع التقليديّ يطلق عليها اسم «خادمة»، وهي مهنةٌ لا يزال ينظر إليها الموروث الشعبيّ والاجتماعيّ على أنّها مهنةٌ «وضيعة». وتدرّجت الأعمال في مجملها بين أعمال التنظيف وبيع

الخبز وبيع الملابس المستعملة، وبيع المعونات على الأرصفة أو العمل في المحالّ التجاريّة أو المطاعم. ونتيجة حاجة هؤلاء النسوة تعرّضت بعضهنّ في سوق العمل إلى الاستغلال، من حيث طول مدّة العمل والأجور المتدنّية، وفي بعض الأحيان التحرّش الجنسيّ. تقول «صفاء»: «أذهب إلى محلّات «البالة» (الملابس الأوروبيّة المستعملة) وأشتري بعض الملابس الرجاليّة حصرًا، لأنّي لا أرغب في بيع الملابس للنساء؛ لأنّهنّ يناقشن كثيرًا في الأسعار، بينما الرجال يشترون منّي من غير كثير عناء عندما أجلب لهم القطع بعد أن أغسلها وأكويها فتبدو كالملابس الجديدة بل أفضل. إلّا أنّني أثناء عملي تعرّضت إلى تحرّشٍ لفظيّ».

وبعض النساء نقلن عملهنّ في المطبخ ليكون عملهنّ خارج البيت، وقد استفدن من خبرتهنّ في الطبخ، فنقلن بعض المأكولات من بيئتهنّ الأصليّة إلى البيئة المستحدثة. كما عادت بعض النازحات إلى وظائفهنّ قبل نزوحهنّ، وهنّ ممّن يملكن مؤهّلاتٍ علميّةً أو استطعن أن يخرجن معهنّ عند النزوح وثائق وشهادات تؤكّد خبرتهنّ أو تحصيلهنّ العلميّ.

نازحو ريف محافظة إدلب: حقائق وأرقام

هيئة التحرير

شهدت مناطق في ريف إدلب الجنوبيّ الشرقيّ، خلال شهر كانون الأوّل/ ديسمبر المنصرم، موجات نزوحٍ جماعيٍّ نتيجة الحملة العسكريّة الهمجيّة التي شنّتها سلطة الأسد وحلفاؤها، بغية السيطرة على المنطقة، ولاسيّما مطار «أبو الظهور» العسكريّ الذي يعدُّ الهدف الأبرز والمعلن لتلك الحملة العسكريّة. وتمتدّ تلك المناطق من ريف حماة الشرقيّ وصولًا إلى ريف إدلب الجنوبيّ الشرقيّ وفي هذه المنطقة تنتشر عشرات القرى والبلدات التي أصبحت جميعها خاليةً من سكّانها.

وبحسب توثيقات ناشطين من محافظة إدلب (أعدوها لمجلة أصوات)، فإنّ عدد العائلات النازحة عن تلك المنطقة (التي استطاعوا توثيقها)، منذ بداية الحملة العسكريّة حتى تاريخ 2 كانون الثاني/ يناير الجاري، بلغ 12524 عائلةً مكوّنةً من 62620 شخصًا، بينهم 34441 طفلًا، و12524 رجلًا و15652 امرأة. وتوزعّت هذه العائلات على 166 نقطةً في ريف محافظة إدلب، ومنها: (أرنبة 14 عائلة، عين لاروز 45 عائلة، البارة 19 عائلة، إبلين 3 عائلات، إحسم 15 عائلة، الرامي 6 عائلات، مرعيان 5 عائلات، أورم الجوز 35 عائلة، بلشون 7 عائلات، معراته 12 عائلة، جوزف 27 عائلة، بليون 10 عائلات، الموزرة 12 عائلة، كنصفرة 25 عائلة، سرجه 11 عائلة، كفرلاته 40 عائلة، الصحن 3 عائلات، اللج الشماليّ 52 عائلة، قرصايا 9 عائلات، بيدر شمسو عائلة واحدة، حربنوش 55 عائلة، معراة الشلف 20 عائلة، كفرنبل 37 عائلة، بابيلا 73 عائلة، كفرومة 80 عائلة، كفرعويد 38 عائلة، معرشورين 80 عائلة، تلمنس 66 عائلة، معرة النعمان 45 عائلة، معرشمشة 200 عائلة، باب الله 30 عائلة، الكفير 12 عائلة، حيلا 25 عائلة، حارم 20 عائلة، باتبو 6 عائلات، تفتناز 2 عائلة، القرية الطينية 18 عائلة، الأتارب 50 عائلة، نحلة 5 عائلات، سردين 4 عائلات، الكنيسة 140 عائلة، بسقلا 30 عائلة، جبالا 60 عائلة، معردبسي 100 عائلة، معرتماتر 46 عائلة، عزمارين 25 عائلة، معرشمارين 200 عائلة، فركيا 11 عائلة، كفر بطيخ 50 عائلة، معرتحرمة 150 عائلة، المعلقة 15 عائلة، ترملا 50 عائلة، كفرعروق 40 عائلة، مشمشان 36 عائلة، معرشورين 350 عائلة، داديخ 70 عائلة، باتنته 20 عائلة، تجمع قرى بابيلا 1500 عائلة، الغدقة 650 عائلة، دير الغربي 100 عائلة، إدلب المدينة 288 عائلة، عين السودة 30 عائلة، حج جمعة 28 عائلة، الجب 22 عائلة، كفرمو 10 عائلة، سنبلتا 80 عائلة، حيش 70 عائلة، حاس 180 عائلة، مخيم ميزناز 6 عائلة، الفاروقية 35 عائلة، الكريز 40 عائلة، حير جاموس 30 عائلة، بيرة كفتين 7 عائلة، دانا(معرة النعمان) 75عائلة، إفس 25 عائلة، السعيدية 200 عائلة، البشيرية 36 عائلة، الحمزوات 35 عائلة، بتيا 30 عائلة).

ولم تكتف سلطة الأسد وحلفاؤها باقتلاع المواطنين من بيوتهم، بل لاحقتهم إلى المناطق التي نزحوا إليها، ما اضطرّ بعض المدنيّين إلى النزوح أكثر من مرّة نتيجة امتداد رقعة القصف والأعمال الحربيّة. وعن هذا حدّثنا «أبو حسن» وهو رجلٌ في الأربعين من عمره من أبناء مدينة «التمانعة»، وكان قد نزح خلال شهر كانون الأوّل/ ديسمبر المنصرم مرّتين، فقال: «نزحت، منتصف شهر كانون الأوّل، برفقة أفراد عائلتي من محيط سنجار إلى مزارع التمانعة، لنستقرّ بضعة أيّامٍ قبل أن يعاود النظام ملاحقتنا بصواريخه وقذائفه، ليجبرنا على النزوح مرّةً أخرى إلى بلدة أطمة في الريف الشماليّ لمدينة أدلب».

وقد اعتمدت سلطة الأسد وحلفاؤها سياسةً ممنهجةً في التهجير القسريّ والعقاب الجماعيّ

للسكّان، حيث استهدفت المزارع التي لجأ إليها النازحون، إمعانًا منها في تفريغ المنطقة من سكّانها. يقول الناشط الإعلاميّ «سومر اليوسف» مبيّنًا سياسة التدمير التي تنتهجها سلطة الأسد وحلفاؤها، فيقول: إنّ «الطائرات الروسيّة دمّرت قرى برمّتها ولم تكتفِ بذلك، بل قامت أيضًا باستهداف المزارع بالقنابل العنقوديّة والألغام البحريّة لمنع النازحين من الاحتماء فيها بعيدًا عن القصف؛ فأهالي القرى المذكورة كانوا يتّخذون من تلك المزارع ملجأً لهم أثناء تصعيد العمليّات العسكريّة».

وليس هذا فحسب، بل لاحقت سلطة الأسد النازحين إلى المخيّمات وقصفتها، ومنه قصف مخيّم «إعجاز» في 25 كانون الأوّل/ ديسمبر المنصرم، المقام حديثًا لاستيعاب نازحين من ريف حماة الشماليّ الشرقيّ وريف إدلب الجنوبيّ الشرقيّ. ويحتوي المخيّم نحو 70 خيمةً متراشقةً داخل الأراضي الزراعيّة، ويبلغ عدد سكّان المخيّم نحو 400 شخص. يقول الناشط الإعلاميّ، علاء الدين إسماعيل: إنّ «مخيّم إعجاز استهدف من الطيران المروحيّ التابع للنظام بالألغام البحريّة التي بلغ عددها سبعة ألغامٍ بحريّةٍ شديدة الانفجار». وهذا ما ظهر جليًّا من خلال رصد وتوثيق «أصوات» لهذه الانتهاكات بحقّ النازحين؛ ففي 15 كانون الثاني/ يناير، استهدف الطيران الحربيّ الروسيّ مخيّم «حفصة أمّ المؤمنين» على أطراف بلدة «معصران» في ريف إدلب الجنوبيّ الشرقيّ، ما أدّى إلى احتراق عددٍ من الخيام، من دون ورود أنباءٍ عن وقوع خسائرَ بشريّةٍ في المخيّم.

وفي 8 كانون الثاني/ يناير، استهدف الطيران الحربيّ مخيّماتٍ عشوائيّةً شرق وشمال مدينة «سراقب» بأربعة صواريخ، ما أسفر عن سقوط شهيدين وعددٍ كبيرٍ من الجرحى شرق المدينة نقلتهم فرق الدفاع المدنيّ إلى المستشفيات القريبة لتلقّي العلاج. أمّا في شمال المدينة فقد سقط جريحان على أقلّ تقدير.

وفي 7 كانون الثاني/ يناير، استهدفت إحدى الغارات مدجنةً على أطراف بلدة «كنصفرة» أوى إليها نازحون مؤخّرًا، أوقعت إصاباتٍ بينهم، ثلاثٌ منها فارقت الحياة.

وفي 3 كانون الثاني/ يناير، تعرّضت إحدى قوافل النازحين عن ريف إدلب الشرقيّ لاستهدافٍ مباشرٍ من الطائرات الحربيّة الروسيّة قرب مدينة «سراقب»، ما أدّى إلى سقوط جرحى وتحطّم سيّارتين للنازحين، بحسب ناشطين من مدينة «سراقب».

وفي ما يتعلّق بموضوع إغاثة النازحين قال «أبو هشام» لمجلّة «أصوات»: إنّ «المنظّمات تعذّر وصولها إلى المنطقة باستثناء المخيّمات الواقعة في ناحية سنجار والواقعة في تلّ حلاوة، لكن تلك المساعدات كانت لمرّةٍ واحدةٍ، وهي عبارةٌ عن سلّةٍ إغاثيّةٍ معدّةٍ لحالات الطوارئ إلّا أنّها لم تغطِّ إلّا أقلّ من حاجة 30% من النازحين في تلك المخيّمات».

وعن أوضاع النازحين أثناء خروجهم من قراهم وبلداتهم، وحتى بعد وصولهم إلى المخيّمات، قال أحد أعضاء المجلس المحلّيّ في ريف حماة الشرقيّ، خالد الهويان، لـ «أصوات»: إنّ «النازحين يعيشون أوضاعًا إنسانيّةً مزرية؛ فأغلب الذين نزحوا لم يستطيعوا حتى حزم ألبستهم الخاصّة. كما أنّ المنظّمات تعجز عن تقديم المساعدات اللازمة لهم لما تعانيه المنطقة بشكلٍ عامٍّ من ضعف الدعم المقدّم لها، وبسبب كثافة القصف من الطيران الروسيّ، وهو الأمر الذي يعيق حركتها». وأضاف «الهويان»، مبيّنًا أوضاع النازحين المعيشيّة واحتياجاتهم وضعف الخدمات المقدّمة لهم: «الناس في المخيّمات المنشأة حديثًا تجد صعوبةً كبيرةً في تأمين أمورها وحاجياتها، ولاسيّما موادّ التدفئة والخيام المزوّدة بعوازل تصدّ عنهم مياه الأمطار».

والجدير ذكره أنّ ناشطين من محافظة إدلب كانوا قد طالبوا في بيانٍ نُشر على موقع التواصل الاجتماعيّ «فيسبوك»، الجمعة 29 كانون الأوّل/ ديسمبر 2017، القوى المسيطرة على مدينة إدلب، سواء أكانت مدنيّةً أو عسكريّة، وعلى رأسها «حكومة الإنقاذ»، بتحمّل مسؤوليّاتها كاملةً تجاه النازحين، وتأمين الخيام والحاجات الأساسيّة لهم.

إدلب- خاص أصوات

مقتطفات من المبادئ التوجيهيّة بشأن النزوح الداخليّ

الفرع الأوّل - مبادئ عامّة

المبدأ (1)

1 - يتمتّع المشرّدون داخليًّا في بلدهم، على قدم المساواة التامّة، بما يتمتّع به الأشخاص الآخرون في البلد من حقوقٍ وحرّيّاتٍ بموجب القانون الدوليّ والمحلّيّ. ويجب ألّا يميّز بين هؤلاء الأشخاص في التمتّع بأيٍّ من هذه الحقوق والحرّيّات بدعوى أنّهم مشرّدون داخليًّا.

2 - ليس في هذه المبادئ ما يخلّ بالمسؤوليّة الجنائيّة للأفراد بمقتضى القانون الدوليّ، ولاسيّما في ما يتعلّق بجريمة الإبادة الجماعيّة والجرائم ضدّ الإنسانيّة وجرائم الحرب.

المبدأ (2)

1 - تراعي هذه المبادئ السلطات والجماعات والأشخاص بغضّ النظر عن مركزهم القانونيّ، وتُطبّق من دون أيّ تمييزٍ متضارب. ولا يؤثّر التقيّد بهذه المبادئ في المركز القانونيّ لأيّ سلطاتٍ أو جماعاتٍ أو أشخاصٍ يعنيهم الأمر.

2 - لا يجوز تفسير هذه المبادئ باعتبارها تقيّد أحكام أيّ صكٍّ من الصكوك الدوليّة المتعلّقة بحقوق الإنسان أو القانون الإنسانيّ الدوليّ أو الحقوق الممنوحة للأشخاص بمقتضى القانون المحلّيّ، أو تعدّل تلك الأحكام أو تنتقص منها. وبوجهٍ خاصٍّ، ليس في هذه المبادئ ما يخلّ بالحقّ في طلب اللجوء أو التمتّع به في بلدانٍ أخرى.

من الخالديّة إلى السويداء

مراسل أصوات_ محافظة السويداء

«محمد» (35 عامًا) من حيّ «الخالديّة» في مدينة حمص، شارك في المظاهرات السلميّة وهتف للحريّة. يقول محمد: كنّا نهتف للحريّة ملء حناجرنا وكنّا نشعر بأنّها قريبةٌ أكثر من ظلّنا إلينا، لم نتخيّل قط أنّ بيوتنا ستدمَّر وأنّنا سنشرَّد ونُعتقل ويُقتل أهلنا لأنّنا نطالب بحريّتنا وكرامتنا فحسب. يتابع «محمد» والغصّة في حلقه: في البداية كانت هناك مجموعاتٌ من «الشبيحة» يقودها «أبو علي الأشقر» كانت تنكّل بالمتظاهرين وتقمعهم وكان الأمر محمولًا بعض الشيء، إلّا أنّه مع دخول الجيش إلى حيّ «الخالديّة» ومعه آلته الحربيّة صار الوضع كارثيًّا؛ حيث ارتفعت وتيرة العنف وازداد معدّل القتل وأصبح السكّان كلّهم مهدّدين بحياتهم في ظلّ حصارٍ خانق. هنا بدأ النزوح عن حيّ «الخالديّة» يأخذ طابع النزوح الجماعيّ.

يأخذ «محمد» شهيقًا طويلًا، وبعدها يُخرج الهواء من صدره وكأنّ حريقًا اندلع داخله، ويتابع: كنت أشعر أنّ رجعتنا قريبةٌ وخروجنا من الحيّ مؤقّت. كانت مشاعرُ موجعةٌ تختلجني عند خروجي برفقة زوجتي وطفلتي، يختلط فيها شعوري باحتقار ذاتي لأنّني تركت خلفي رفاق الثورة وأطفالًا ونساءً وشيوخًا لا يزالون في الحيّ، مع شعوري بأنّي يجب أن أحافظ على حياة أسرتي بأيّ ثمن. إلّا أنّي خرجت مكسورًا منهزمًا مرغمًا، وهو شعورٌ لا يزال يرافقني إلى الآن بعد خمس سنوات.

يواصل «محمد» سرد حكايته، إلّا أنّ سرده لم يكن سلسًا بل كان كمن يتلقّى الطعنات وهو يتكلّم: وصلنا إلى «السيّدة زينب» في دمشق، حيث كانت بعض الفنادق تستقبل نازحي حمص مجّانًا أو بأسعارٍ رمزيّةٍ. كانت المدينة ذات طابعٍ إيرانيٍّ، ويظهر هذا من خلال اللباس والصور المعلّقة في الشوارع وغيرها من المظاهر. وعند دخولنا الفندق تفاجأنا بكتيّباتٍ وصورٍ موجودةٍ في الغرف تحمل رموزًا ودلالاتٍ دينيّةً شيعيّة. وعلى الرغم من محبّتي لسبط الرسول (الحسين) إلّا أنّ المشهد استفزّني كثيرًا حينها، وشعرت بأنّني أكاد أختنق. ويضيف «محمد»: لم أتحمّل كثيرًا هناك، فقرّرت أن أتّجه برفقة أسرتي إلى محافظة السويداء، بعد أن أخبرني قريبٌ لي أنّ الوضع في السويداء أفضل من الوضع الذي أنا فيه، وأنّ الناس هنا طيّبون على خلاف الصورة التي كانت سائدةً لدينا آنذاك. بالفعل انطلقنا إلى محافظة السويداء، وقبل وصولنا اعترضتنا الحواجز المنتشرة على الطريق واستمرّت رحلة إذلالنا؛ حيث قام عناصر الحواجز بتفتيشنا بطريقةٍ مذلّةٍ، وتركونا لساعاتٍ نفترش الأرض قبل أن يسمحوا لنا بالعبور. وعلى الرغم من أنّهم يعلمون أنّنا نازحون ولا نملك شيئًا إلّا أغراضنا الشخصيّة التي استطعنا إخراجها معنا، إلّا أنّهم حاولوا ابتزازنا وسرقة أغراضنا.

يتابع «محمد»: «أنا الآن في مدينة السويداء، ووضعي لا يختلف كثيرًا عن جيراني من سكّان الحيّ الأصليّين؛ فصعوبة العيش والفقر والبطالة والفوضى هي سمةٌ عامّةٌ في المجتمع ويعاني منها السكّان الأصليّون للمنطقة والوافدون إليها على حدٍّ سواء. إلّا أنّ النازح يبقى مقتلعًا من بيئته ووسطه الاجتماعيّ، كما تبقى ذاكرته مليئةً بمشاهد العنف والخوف والألم، وروحه تنفطر على فراق أحبابه وداره ورفاقه.

حي الخالدية -حمص

مقتطفات من المبادئ التوجيهيّة بشأن النزوح الداخليّ

الفرع الأوّل - مبادئ عامة

المبدأ (3)

1 - يقع على عاتق السلطات الوطنيّة، في المقام الأوّل وفي نطاق ولايتها، واجب ومسؤوليّة توفير الحماية والمساعدة الإنسانيّة للمشرّدين داخليًّا.

2 - للمشرّدين داخليًّا حقّ طلب وتلقّي الحماية والمساعدة الإنسانيّة من هذه السلطات. ولا يجوز اضطهادهم أو معاقبتهم بسبب تقديمهم طلبًا كهذا.

المبدأ (4)

1 - تطبّق هذه المبادئ دون تمييزٍ من أيّ نوعٍ سواء بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسيّ أو غيره أو الأصل القوميّ أو الإثنيّ أو الاجتماعيّ أو المركز القانونيّ أو الاجتماعيّ أو السنّ أو العرق أو الملكيّة أو المولد أو أيّ معيارٍ مماثلٍ آخر.

2 - يحقّ لبعض المشرّدين داخليًّا، مثل الأطفال، ولاسيّما القاصرين غير المصطحَبين، والأمّهات الحوامل، والأمّهات اللواتي يصطحبن أطفالًا صغارًا، والإناث اللائي يُعِلْنَ أسرًا، والمعوّقين، وكبار السنّ، تلقّي الحماية والمساعدة اللتين تتطلّبهما أحوالهم والمعاملة التي تقتضيها احتياجاتهم الخاصّة.

ريف دمشق في دائرة النزوح مجدّدًا

هيئة التحرير

شهدت بلدات الغوطة الشرقيّة مؤخّرًا تصعيدًا في العمليّات العسكريّة، ترافق مع قصفٍ هستيريٍ من قوّات سلطة الأسد بالصواريخ والمدفعيّة والذخائر المحرّمة دوليًا، ما أدّى إلى مقتل وجرح العشرات في غضون أيّامٍ قليلة. حيث وثّق الدفاع المدنيّ في الغوطة الشرقيّة في إحصاءٍ صادرٍ عنه، الثلاثاء 2 كانون الثاني/ يناير الجاري، 38 قتيلًا، بينهم ثمانية أطفالٍ وثلاث نساء، في حين وصل عدد الجرحى إلى 147 جريحًا بينهم 39 طفلًا و26 امرأة. كما وثّق سقوط نحو 721 قذيفةً مدفعيّةً و85 صاروخَ «أرض ـ أرض» و11 صاروخًا عنقوديًا، إضافة إلى أنّ الطائرات الحربيّة شنّت نحو 151 غارةً جوّيّة. وكلّ هذا خلال أربعة أيّامٍ فقط من 29 كانون الأوّل/ ديسمبر حتى 1 كانون الثاني/ يناير.

ففي تاريخ 29 كانون الأوّل/ ديسمبر تعرّضت ناحية «النشابيّة» لاقتحامٍ من قوّات سلطة الأسد من جهة قرية «البلاليّة». وفي اليوم التالي تعرّضت منطقة المرج لقصفٍ عنيفٍ بالسلاح الثقيل والطيران امتدّ على كامل المنطقة (النشابيّة ومزارع البلاليّة وأطراف القاسميّة والزريقيّة وحوش الصالحيّة وأوتايا، وغيرها من القرى والبلدات)، ما أدّى إلى مقتل 23 شخصًا وإصابة 43 شخصًا آخرين في منطقة «المرج» شرق العاصمة السوريّة (دمشق)، خلال يومي الجمعة والسبت -29 30 كانون الأوّل/ ديسمبر، بحسب المكتب الإغاثيّ الموحّد في الغوطة الشرقيّة – قطاع المرج. إضافة إلى نزوح 920 عائلةً عن المنطقة خلال هذه الفترة؛ حيث توجّهت معظم العائلات إلى «القطاع الأوسط» الذي يضمّ مدن وبلدات (حمورية وجسرين وسقبا وعين ترما وزملكا وكفر بطنا وعربين وحزة وبيت سوى ومديرا والمحمدية والأشعري والأفتريس)، بينما توجّه بعضها إلى مدينتي «دوما» و«مسرابا»، ولا يزال النزوح مستمرًّا حتى إعداد هذا التقرير بسبب استمرار القصف والعمليّات الحربيّة.

كما استهدفت قوّات سلطة الأسد النازحين أثناء نزوحهم عن منطقة «المرج» بالقصف، ومنه استهداف النازحين عن «المرج»، الجمعة 30 كانون الأوّل/ ديسمبر، بالقصف، ما أدّى إلى إصابة امرأةٍ وقتل طفلتها. وقال ناشطون من الغوطة الشرقيّة إنّ طيران الأسد رصد الطرقات الرئيسة واستهدفها، ما جعل الأهالي ينتظرون حلول الظلام كي يغادروا مواقعهم، سالكين طرقًا زراعيّةً موحلةً ووعرةً سيرًا على الأقدام ممّا زاد من معاناتهم.

وعن المناطق التي شهدت نزوحًا خلال الحملة العسكريّة الهمجيّة التي شنّتها سلطة الأسد وحلفاؤها، قال الناشط الإعلاميّ في الغوطة الشرقيّة، أبو زاهر إياد، لمجلّة «أصوات»: إنّ «مناطق المرج والقطاع الجنوبيّ للغوطة الشرقيّة (زبدين ودير العصافير وبالا ومرج السلطان وشبعا

عين ترما- الغوطة الشرقية

والنشابيّة وحتيتة التركمان وحتيتة الجرش والزمانيّة وبيت نايم) شهدت نزوحًا جماعيًّا باتّجاه بلدات القطاع الأوسط كفر بطنا وسقبا وحزة وعين ترما وزملكا وحمورية وجسرين».

ويعيش النازحون ظروفًا إنسانيّةً سيّئة، فهم خرجوا من منازلهم لا يحملون معهم سوى ملابسهم التي على أجسادهم، إضافة إلى أنّ الغوطة تعيش حالة حصارٍ خانقٍ منذ تشرين الأوّل/ أكتوبر 2013، بما فيها المناطق التي نزحوا إليها في القطاع الأوسط، ما أدّى إلى شحٍّ في الموادّ الأساسيّة كالغذاء وحليب الأطفال وموادّ التدفئة وغيرها من الاحتياجات الوجوديّة. كما أنّ العائلات التي استضافت بعض النازحين هم نازحون كانوا قد نزحوا عن المنطقة نفسها في وقتٍ سابقٍ وحالهم لا يختلف كثيرًا عن حال النازحين الجدد. والعائلات التي استأجرت البيوت تعاني من غلاءٍ في تكلفة الإيجار إضافة إلى الأعباء الماديّة الأخرى. وبعض العائلات نصبت الخيام أو دخلت المخيّمات العشوائيّة المنتشرة في مدن وبلدات «الشيخ فضيل» و«بيت سوى» و«حمورية» و«مزرعة حوش الأشعري». وغالبًا ما يتشكّل المخيّم من تجمّع عددٍ من العائلات التي تجمع بينها روابطُ عائليّةٌ أو علاقاتُ صداقةٍ أو جوار. وتتغيّر أماكن تلك المخيّمات تبعًا لخريطة العمليّات العسكريّة التي تقوم بها سلطة الأسد وحلفاؤها، وهي تعاني من شحّ المساعدات ومن ظروفٍ إنسانيّةٍ سيّئة. يقول «أبو زاهر»: إنّ «النازحين خرجوا بملابسهم التي يرتدونها على أجسامهم فحسب، محرومين حتى من نقل بعض الموادّ الأساسيّة كالبطانيات بسبب شدّة القصف الذي طالهم وهم في طريقهم إلى المناطق التي التجؤوا إليها». ويضيف «أبو زاهر»: أنّ «بعض النازحين التجؤوا إلى مخيّماتٍ صغيرةٍ في منطقة الأشعري، أو إلى أبنيةٍ سكنيّةٍ تعرّضت للقصف ولا تصلح للسكن».

والجدير ذكره أنّ الغوطة الشرقيّة كانت قد شهدت أربع محطّات نزوحٍ رئيسةٍ داخل الغوطة الشرقيّة في وقتٍ سابق:

1 - النازحون عن البلدات الجنوبيّة (المليحة وزبدين ودير العصافير وحتيتة التركمان)، وقدّر عددهم بـ 25 ألف شخص.

2 - النازحون عن المنطقة الشرقيّة ومنطقة «المرج»، وقدّر عددهم بـ 40 ألف شخص. وكانت قد شهدت هذه المنطقة أشرس حملة تدميرٍ ممنهجٍ من سلطة الأسد وحلفائها في عام 2016.

3 - النازحون عن الأحياء الشرقيّة للعاصمة دمشق (جوبر وبرزة وتشرين والقابون)، ويقدّر عددهم بـ 8000 شخصٍ. والجدير بالذكر أنّ هذه الأحياء تتّصل جغرافيًّا مع الغوطة الشرقيّة، والتي كانت ملجأً لأبناء الغوطة قبل الحملة الأخيرة عليها في بداية عام 2017، والتي أدّت إلى تهجير سكّانها.

4 - النازحون عن بلدة «حرّة»، وأطراف بلدتي «مديرا» و«الأشعري» جرّاء الاقتتال الذي نشب بين جيش الإسلام من جهةٍ، وجهة النصرة وفيلق الرحمن من جهةٍ أخرى، في نيسان/ أبريل من العام الجاري، وأيضًا في التاريخ نفسه من العام الذي سبقه. هذا الاقتتال الذي أدّى إلى شرخٍ في النسيج المجتمعيّ ونزوحٍ داخليٍّ بين مدن وبلدات الغوطة، تبعًا لأماكن سيطرة الفصائل، ولم يعد الأهالي يستطيعون التنقّل بحرّيّةٍ لرؤية أقاربهم وأصدقائهم، وقسّمت الغوطة إلى قطاعاتٍ تبعًا لخريطة سيطرة الفصائل.

ملف العدد

العودة المشروطة للنازحين السوريّين

هيئة التحرير

منذ اللحظة الأولى للثورة، تعاملت سلطة الأسد مع المجتمع السوريّ كموبوءٍ يعالَج بالكيّ، حيث طبّقت تهديدها بالحرق (الوارد في شعارها «الأسد أو نحرق البلد») حرفيًّا. إستراتيجيّةٌ يمكن وصفها عبر المصطلح بأنّها «العقاب الدمويّ للتأديب». لذلك كان القتل، وتدمير الحواضر، والتهجير خطواتٍ مستمرّةً يقابلها إعادة السكّان حسب ولائهم، واستبعاد المعارضين وعائلاتهم إلّا من «يصالح» منهم، حيث باتت هذه «المصالحات» إمّا وسيلةً لنفيهم، أو لإجبارهم على حمل السلاح للدفاع عن سلطة الأسد.

وخلال متابعة «أصوات» لملفّ عودة النازحين، رصدت عودةً محدودةً ومشروطةً في آن؛ فقد شهدت أربع بلداتٍ في جنوبيّ دمشق عودةً للنازحين إلى بيوتهم وممتلكاتهم، وهي مخيّم «الحسينيّة»، وبلدة «الذيابيّة»، وبلدة «البحدليّة»، وبلدة ومخيّم «سبينة». وشهد شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، عودة نازحين إلى محافظتي الرقة ودير الزور، ويعود هذا إلى تقليص المساحات التي يسيطر عليها تنظيم «الدولة الإسلاميّة» (داعش). كما رصدت «أصوات»، مطلع كانون الثاني/ يناير الجاري، توافد عشرات السوريّين من أبناء مدينتي دير الزور والبوكمال النازحين عن مناطقهم إلى مبنى «الأمنيات» في مدينتي «أنطاكيا» و«أورفا» التركيّتين، لتسليم هويّاتهم المؤقّتة بغية العودة إلى سورية. إضافة إلى عودة بعض نازحي مدينة «الزبداني» إليها مؤخّرًا، وهي التي كانت قد شهدت موجات نزوحٍ عديدة، كان آخرها تهجير من بقي من مقاتليها مع عائلاتهم في 14 نيسان/ أبريل 2017، بموجب اتّفاق المدن الأربع (الزبداني ومضايا وكفريا والفوعة).

إضافة إلى هذا رصدت «أصوات» التجهيزات التي تقوم بها المؤسّسات الخدميّة داخل مدينة «داريا» في ريف دمشق تمهيدًا لعودة النازحين إليها، وهي تعمل تحت اسم «المكتب التنفيذيّ في مدينة داريا» التابع لسلطة الأسد. وأكّد ناشطون من «داريا» أنّ مدينتهم شهدت عودةً محدودةً للسكّان، ولاسيّما الأحياء الشرقيّة منها، بينما يقول آخرون إنّ المدينة لم تشهد عودةً لسكّانها، بل اقتصرت على زيارات بعض الأهالي لما تبقّى من ممتلكاتهم. يقول «أبو محمد» (50 عامًا) لمجلّة أصوات: «منذ إتمام الاتّفاق بين النظام والمعارضة لا نزال نقطن ضمن مركز إيواءٍ على أطراف مدينة حرجلة، ويقدّر عددنا بـ800 شخصٍ. وتسمح لنا قوّات النظام بزيارة الأحياء الشرقيّة في المدينة شريطة المغادرة خلال مدّةٍ لا تتجاوز الساعتين وبمرافقة عناصر من قوّات النظام. أمّا الأحياء الأخرى فلا يسمح لأيّ مدنيٍّ بالدخول إليها، وما زلنا نتلقّى وعودًا، منذ مطلع العام الماضي، بالسماح لنا بالعودة».

والمتتبّع لملفّ العودة يجد أنّ سلطة الأسد عقدت الكثير من المصالحات في خطوةٍ لإعادة هيبتها وفرض سيطرتها، ولو كان هذا ظاهريًا، إضافة إلى أنّها لا تريد أن يخرج هذا الملفّ من يدها؛ فالذي سيشرف على إعادة الإعمار سيكون له «حصّة الأسد» في الحياة السياسيّة. وبالنسبة إلى الجهات الأوروبيّة المموّلة أصبح حلّ مشكلة اللاجئين السوريّين لديها على قائمة أولويّاتها، وهي في حاجةٍ إلى حلولٍ إسعافيّة، وهو ما تستثمر فيه سلطة الأسد كونها الجهة الوحيدة في سورية إلى الآن المؤهّلة لإعادة الإعمار.

وغالبًا ما تمارس سلطة الأسد ممارساتٍ تعسّفيّةً بحقّ العائدين إلى مناطقهم، من اعتقالٍ وتضييقٍ وابتزازٍ ومحاولة زجّ الشباب بالقتال تحت قيادة الجيش أو إحدى الميليشيات التابعة لها. ومثال على هذا، ما حدث في محافظة دير الزور؛ حيث تسيطر سلطة الأسد والميليشيات التابعة لها على جميع القرى والبلدات الممتدّة على الضفّة «الشاميّة» من نهر الفرات في الريف الغربيّ لدير الزور، إضافة إلى سيطرتها على بعض القرى والبلدات في ضفّة «الجزيرة». وقد فرضت سلطة الأسد شروطًا مقابل عودة السكّان المدنيّين إلى تلك المناطق. وأوّل هذه الشروط هي تسوية أوضاع الملاحقين أمنيًّا، الراغبين في العودة، لدى أجهزة النظام الأمنيّة، ثمّ التحاقهم بميليشيات «اللجان الشعبيّة». أمّا بالنسبة إلى الشبّان المطلوبين لـ«الخدمة الإلزاميّة» فيراجعون شعب تجنيدهم ليتمّ فرزهم، ثمّ إلحاقهم بتشكيلات جيش الأسد. ويقول ناشطون إنّ القرار في هذا الشأن بيد قادة الميليشيات المموّلة إيرانيًّا.

كما اشترطت سلطة الأسد على الأسر العائدة إلى مناطق في جنوبيّ دمشق، في حال وجود أفرادٍ منها خارج القطر، الحصول على ورقةٍ مصدّقةٍ من دائرة الهجرة تثبت أنّهم غادروا بشكلٍ قانونيٍّ ومن خلال المعابر الرسميّة. وكذلك منعت العائلات التي ينتمي أحد أفرادها إلى فصائل المعارضة من العودة.

ومن الجدير بالذكر أنّ عائلاتٍ كثيرةً تُحسب على «المعارضة»، أحجمت عن العودة إلى منازلها، خوفًا من الملاحقة الأمنيّة. وهو ما أكّدته الناشطة الإعلاميّة، عائدة محمد، وهي شابّةٌ في الثلاثين من عمرها نزحت عن مدينة «الزبداني» نهاية عام 2015، واختارت اللجوء إلى لبنان نظرًا لوجود أقاربها هناك، والتي أفادتنا بما يلي: «كثيرٌ من المدنيّين يعودون إلى الزبداني في الآونة الأخيرة، إلّا أنّهم من الذين لم يتعرّضوا إلى أيّ ملاحقةٍ أمنيّة. لكن بالنسبة إلى المطلوبين أو الملاحقين أمنيًّا لم تسجّل أيّ حالة عودة. وموضوع عودة الملاحقين أمنيًّا من قبل قوّات النظام في الوقت الحاليّ يعدّ خطًّا أحمر. فعلى مدار الأعوام الماضية كلّ شخصٍ خرج ضدّ النظام يعلم أنّ النظام لا عهد ولا ميثاق له وبأيّ لحظةٍ يقلب الطاولة فوق رؤوس الجميع».

أخيرًا: إنّ تمكين سلطة الأسد من إعادة بناء المجتمع السوريّ في سياق إعادة بناء النظام يعني تمكينه من تنفيذ أوسع عمليّة عقاب و«إعادة تأديب» شهدها التاريخ، وبعدها لن يكون من المهمّ من سيكون على رأس هذا النظام، إنّما المهمّ هو تداعيات هذه الجريمة على الجنس البشريّ وحضارته. ولذلك فإنّ وقفَ هذه الجريمة هو مصلحةٌ للبشريّة جمعاء.

«اللائي ولدنَ الثورة» قصصُ نجاحِ نساءٍ سوريّات في زمن الحرب

نعمة العلواني- بيروت

«شام» في النرويج

قرّرت السيّدة «نور ناصيف» من مدينة «مضايا» في ريف دمشق مع زوجها، بعد لجوئها إلى النرويج، افتتاح مطعمٍ ذي طابعٍ دمشقيٍّ هناك، بعد أن رفضت المساعدات التي قدّمتها الدولة النرويجيّة لها، ووجدت كمًّا هائلًا من النرويجيّين والأجانب الذين لا يعرفون شيئًا عن سورية، سوى الحرب.

لذلك أخذت على عاتقها تغيير تلك النظرة السلبيّة عن وطنها، وكان سلاحها هو صحنها ولقمتها الدمشقيّة التي تقدّمها.

بدأت فكرة المطعم من المنزل، ولكنّ الحكومة لم تسمح لها القيام بذلك لوجود عدّة شروطٍ صحيّةٍ يجب اتّباعها، وبعد مساعدة أصدقائها في «أوسلو» تمّ افتتاح مطعم «شام».

تتنوّع أصناف الطعام من مقبّلاتٍ إلى أطباقٍ رئيسة، وفي المقابل يتعدّد روّاد المطعم، من سيّاحٍ إلى أجانبَ إلى عربٍ، وليصلَ إلى السوريّين ليجمعهم ذلك الطبق المليء بالحبّ.

تعمل «نور» كمديرةٍ للمطعم وكـ «شيف»، بمساعدة زوجها وأختها وزوج أختها أيضًا، وهذا ما يجعل العمل أكثر متعةً وحيويّة.

تقول «نور» إنّ الحجاب لم يمنعها من متابعة العمل والتعاطي مع النرويجيّين، بل على العكس ازدادت محبّة الناس لها بعد أن وجدوها شخصًا معطاءً ومحبًّا وغير متعصّبٍ، كما يروّج بعض الأشخاص بهدف التفرقة، وتقول إنّ العمل هو أساس الحياة والله يبارك به وبصاحبه، لذا من واجبها العمل وعدم الجلوس والكسل، وهو ما يفرض احترام وهيبة السيّدة في المجتمع المحيط.

كما لاحظت السيّدة «نور» إقبال النرويجيّين على سماع القصص المتعلّقة بسورية ما قبل الحرب منها، ولاسيّما عندما يسألونها عن معنى اسم المطعم «شام».

بعد أن رأت «نور» المجتمع السوريّ المتفاعل والمجتهد بكلّ ما أوتي من قوّة، يدبّ في قلبها الحزن على ما يفعله النظام السوريّ بأبناء سورية، لأنّ هذه الطاقة اللامتناهية ظهرت بعدما توفّرت لها بيئةٌ خصبةٌ من الحرّيّة، ولاسيّما حرّية المعتقد، حيث إنّ «نور» تعدُّ الطعام الحلال فحسب لجميع الزبائن؛ وهذا ما جعلها محبوبةً أكثر في مجتمعها، لأنّها لم ترفض هويّتها بل أصرّت على مبادئها، وكلّ ذلك بدعمٍ من أحبّائها وأهلها وعائلتها وأصدقائها.

تأملُ نور ذات الـ (39) عامًا العودة إلى بلادها التي أنهكتها الحرب، لكي تستطيع إعادة إعمارها مع أبناء هذا الشعب العظيم الذي لم يستسلم قط لا للحرب ولا للنزوح.

«الكوتش سوسن» السيّدة التي لا تعرف المستحيل

خرجت من قريةٍ صغيرةٍ في ريف إدلب إلى لبنان في عام 2012، بعد اعتقال زوجها، حيث اضطرّت إلى اللجوء من دون أطفالها، وقرّرت محاربة العادات والتقاليد التي تمنع النساء من العمل والخروج من المنزل.

بدأت «سوسن» سلسلة تدريباتٍ مختلفةٍ في لبنان، محاولةً الحصول على أيّ فرصةٍ لمساعدة أبنائها في الخروج من سورية وتأمين المبلغ لهم؛ فانتقلت من متدرّبةٍ للأعمال اليدويّة في إحدى الورشات إلى مدرّبةٍ معتمدةٍ من المجلس النرويجيّ للاجئين، حيث أقيم لها عدّة معارضَ حضرها العديد من الأشخاص المهمّين. وكلّ هذا لم يثنِها عن العمل والاجتهاد لتطوير نفسها، كما عملت أيضًا على تطوير مهاراتها في مجال الإسعافات الأوّليّة لمساعدة من تعرفهم مجّانًا.

وبدأت بعدها بكتابة المشاريع بعد عدّة تدريباتٍ خاصّةٍ ومكثّفةٍ عندما رأت نفسها قادرةً على مساعدة الأشخاص من حولها وتلبية احتياجاتهم.

ثمّ تقدّمت إلى طلب الحصول على تدريبٍ مع منظّمة Right To Play بعدما علمت أنّها تقدّم تدريباتٍ خاصّةً بتنمية مهارات الأطفال عبر كرة القدم.

كان لدى «سوسن» هدفٌ واضحٌ على الرغم من حرمانها من التعليم في الصغر، إلّا أنّها أبت أن تفوّت أيّ وسيلةٍ لتطوّر نفسها، فهي الآن مدرّبةٌ معتمدةٌ لكرة القدم، ومدرّبةٌ للمهارات الحيويّة.

وهي ترى أنّ الإصرار هو جزءٌ لا يتجزّأ من حياتها، وأنّ هذه القوّة التي أُعطيت لها لا بدّ أن تستغلّها في الخير والعطاء، وإن لم تكن من أصحاب الشهادات العليا.

كانت «سوسن» تنظّم عملها خارج المنزل وداخله

بالتعاون مع أطفالها، حيث تصرّ على تعويدهم على تحمّل المسؤوليّة منذ صغرهم كي لا يضطرّوا إلى احتياج أحد في كبرهم.

تقول «سوسن» إنّ لكلّ فعلٍ ردّة فعل، وأنّ عملها من دون مقابل لمساعدة الناس هو ما انعكس عليها، حيث إنّها الآن تجدُ نفسها مثالًا للمرأة المكافحة والطموحة التي تحدّت كلّ الظروف لتصل إلى ما تريده، حيث إنّها لن تقف عند ذاك الحدّ بل ستستمرّ بتطوير نفسها وتعزيز مهاراتها ودعم النساء والفتيات في محيطها حتى لا يكنّ في موضع ضعفٍ بل يعتمدن على أنفسهنّ بشكلٍ كاملٍ، وهي الآن أمٌّ لرسّامةٍ موهوبةٍ تدعى «آية» وقد استُضيفت في عدّة برامجَ حواريّةٍ شبابيّة.

تعمل الآن «سوسن» كمدرّبةٍ ريّاضيّةٍ لكرة القدم لعدّة فئاتٍ عمريّة، هذا الأمر الذي لم يعتدنه النساء قبلًا نظرًا لاحتكار هذا العمل على الرجال فحسب.

(أن أُثبت نفسي من أنا وما هي هويّتي السوريّة، أنّنا دعاة سلام لا دعاة حرب، نحن أصحاب حضارةٍ راقيةٍ وساميةٍ بعيدةٍ عن الدم) من أسمى أهداف «سوسن» و«نور» وغيرهنّ من النساء السوريّات المناضلات.

يبدو أنّ السوريّات، رغم بشاعة ظروف الحرب، لم ولن يقفن عند حدّ الألم والضعف، بل تجاوزنه ليلدن الثورة بأناملهنّ الجميلة الحنونة، ويصنعن جيلًا قادرًا على تحدّي جميع الظروف والصعوبات.

ملف العدد

اللاجئات السوريّات في بلدان الجوار بين الواقع المرير وحلم العودة

سوسن زكزك

اللجوء هنا، في لبنان والأردن ومصر، لا يشبه اللجوء هناك في أوروبا، على الرغم من أنّ كليهما لجوءٌ! هذا هو الاعتقاد الذي يتشكّل عند أيّ متتبّعٍ لأحوال اللاجئات في بلدان الجوار اللواتي اضطررن لترك منازلهنّ وبلدهنّ هربًا من موتٍ محقّقٍ، وطمعًا بشبه حياة، من دون أن يملكن ترف الحلم أو الجرأة على محاولة الهرب إلى أوروبا.

ففي الوقت الذي تحصل فيه اللاجئات السوريّات إلى أوروبا على الضمانات الأساسيّة للحياة، تعاني اللاجئات إلى دول الجوار من ظروف عيشٍ غير إنسانيّة، تبدأ بالسكن في خيمةٍ أو في منزلٍ ينقصه كلّ شيءٍ، ولا تنتهي عند التعرّض للعنف بأشكاله كلّها.

فالنساء اللاجئات مجبراتٌ على تلبية احتياجات الأسرة من طبخٍ وتنظيفٍ في مسكنٍ قد لا يتوفّر فيه حتى صنبور مياه، ولا يضمن أدنى شروط الخصوصيّة، ممّا يجعل من ارتداء ملابسهنّ كاملة خيارًا وحيدًا من دون أن تمتلك أجسادهنّ أيّ فرصةٍ لتتنفّس قليلًا. كما يتعرّضن للتمييز خلال تقديم المساعدات، وأحيانًا للتحرّش من مقدّمي هذه الإعانات، فالجمال هنا هو «جواز تقرّب» ممّن يتحكّمون بلقمة الخبز، لكن مع انعدام القدرة على التحكّم بالخطوط الحمراء التي تفصل بين الرغبة بالتقرّب والإجبار عليه. كما يعانين من ازدياد العنف الأسريّ الذي ترتفع وتيرته بحجّة أنّ «الرجال مضغوطون» فتصبح النساء أداةً «لفشّ الخلق»، وما عليهنّ إلّا التحمّل! أمّا المجتمع المحلّيّ الجديد، فله قصصٌ مع أولئك اللاجئات، من رفضٍ لهنّ لأنّهنّ «خطيراتٌ» على الرجال إلى نظرةٍ دونيّةٍ تجعلهنّ معرّضاتٍ للإهانة اليوميّة. وغالبًا ما يصبحن معيلاتٍ لأسرهنّ بسبب فقدان الأب أو اضطراره للبقاء في المنزل بحجّة أنّه «لا يتحمّل الذلّ» أو لأنّ إيجاد عمل للأزواج هو مهمّةٌ شاقّةٌ. أمّا الفتيات فغالبًا ما يفتقرن إلى فرصةٍ لمتابعة الدارسة ويجبرن على الزواج المبكّر أو على الزواج الإجباريّ الذي يمكن ألّا يدوم لأكثر من استحقاق «قضاء وطر» ذلك الزوج الباحث عن المتعة، وقد يصبح معظمهنّ، مع أطفالهنّ، ضحايا للإتجار بالبشر.

وفي بحثٍ أجرته «رابطة النساء السوريّات» عن «العنف ضدّ النساء في النزاع المسلّح في سوريا» أشارت بعض اللاجئات إلى لبنان إلى «الزواج الهشّ» الذي يهدّد مستقبلهنّ بسبب عدم تسجيل الزواج رسميًّا والاكتفاء بالزواج «الشرعيّ» لدى الشيخ. وتحدّثت بعض اللاجئات عن حالات اضطرار بعض النساء الأرامل إلى الزواج بطريقةٍ غير رسميّةٍ سدًّا للحاجة الاقتصاديّة، ممّا أثّر على الأولاد، ولاسيّما المراهقين. وغالبًا ما تلجأ النساء المسجّلات بشكلٍ نظاميٍّ إلى مزيدٍ من الحمول، رغم جميع الظروف الاقتصاديّة والصحيّة السيّئة، لأنّ مفوّضيّة اللاجئين تزيد الإعانات عند ولادة مواليد جدد.

وإضافة إلى ما سبق ذكره تواجه السيّدات نقصًا في الخدمات عند الولادة فتلد بعض النساء اللاجئات في المنزل من دون قابلةٍ معتمدة، بينما تلد أخرياتٌ في حالةٍ طارئةٍ أو ترفض المستشفى إعطاءهم بلاغ الولادة لعدم تمكّنهنّ من دفع تكاليف الولادة.

وفي مصرَ، ومنذ أن توقّفت السلطات المصريّة عن استقبال اللاجئين السوريّين وفرضت تأشيرة دخول عليهم، اضطرّ عددٌ من اللاجئات السوريّات إلى مصرَ إلى الزواج بمصريّين لمواجهة مشكلات الإقامة والحياة اليوميّة.

وعلى الرغم من كلّ هذه المعاناة إلّا أنّ طريق العودة ما زال مملوءًا بالكثير من الصخور الصمّاء! وليس تأمين المنزل أو القوت اليوميّ العقبة الأبرز، فالكثير من اللاجئات مستعدّاتٌ لنصب خيامٍ مكان بيوتهنّ المهدّمة والعيش فيها، كما أنّهنّ مستعدّاتٌ للاكتفاء بالقليل من الطعام بعيدًا عن حياة اللجوء وإهاناتها. ومن كلّ التحدّيات التي يمكن أن تواجه اللاجئات، والتي يعتقدن أنّ بمقدورهنّ مواجهتها، تبقى هناك مشكلتان كبيرتان تعيقان اللاجئات عن العودة إذا لم تحلّا: الخوف من الانتقام والخوف من أن يضطرّ الأبناء إلى حمل السلاح.

فكلّ من هرب من الموت خارج البلاد مدانٌ حتى يثبت العكس، هذا ما تعتقده اللاجئات! والهروب من الموت يعني تحدّي القاتل وتحدّي إرادته الكليّة باجتثاث قرى ومدنٍ كاملة. ليس مهمًّا هنا أن يكون الساكنون مشاركين في الانتفاضة أم لا، فالجميع، بحسب القاتل، ليسوا إلّا «حاضنةً شعبيّةً للإرهابيّين»، وإلّا فلماذا يهربون، ولماذا لم يبقوا في «حضن الوطن»؟! وطالما بقي هذا الخطاب مهيمنًا على الفضائيّات الحكوميّة فستظلّ تلك اللاجئات متمنّعاتٍ عن العودة، ليس خوفًا على حيواتهنّ فحسب، بل خوفًا على حيوات أحبابهنّ أوّلًا.

ويطرح عددٌ كبيرٌ من اللاجئات سؤالًا آخر: كيف يمكن أن أعود وما زال القتال دائرًا؟! أخاف أن يلتحق ابني أو زوجي بأحد أطراف النزاع، لا أريد لأحدهما أن يكون قاتلًا أو مقتولًا.

من جديد، تعود المفاضلة بين الحياة والموت لتصبح الفيصل بين العودة إلى البلاد، ولو للعيش في خيمةٍ، والبقاء في حياة اللجوء مع كلّ عقابيلها.

ومع ذلك كلّه، يبقى حلم العودة عند اللاجئات السوريّات متعايشًا مع نبضات قلوبهنّ. فالعودة ليست عودةً عاطفيّةً إلى الوطن فحسب، على الرغم من أهمّيّتها، بل هي عودةٌ إلى الانتماء إلى مكانٍ وتاريخٍ من الذكريات السلبيّة والإيجابيّة، التي صنعت من كلّ واحدةٍ منهنّ شخصيّةً فريدةً رغم كلّ التشابهات بينهنّ، ولاسيّما بعد تجربةٍ مريرةٍ في اللجوء، وقصّةٍ بطوليّة في تحدّي إرادة القاتل باغتيال إرادة الحياة.

مخيم البقاع- لبنان

ملف العدد

اللجوء بوصفه تهمةً

راتب شعبو

لم يكن لجوء السوريّين إلى الدول المجاورة أو البعيدة، خيارًا سياسيًّا، بل كان أقرب إلى ظاهرةٍ طبيعيّةٍ ناجمةٍ عن غريزة التعلّق بالحياة والهروب من الخطر؛ فلا مكان للسياسة حين تصبح الحياة نفسها على المحكّ. الشيء نفسه ينطبق على حركة النزوح. كثيرٌ من السوريّين الذين لم يخرجوا من حدود البلاد، نزحوا مرارًا، يهربون ويلاحقهم الموت فيهربون مجدّدًا. ولم يكن نصيبهم من النجاة وافرًا على كلّ حال، فقد أخفق هؤلاء غير مرّةٍ في مسعى النجاة، واصطادهم الموت وهم في خيام اللجوء داخل بلدهم.

إذا قلنا إنّ في اللجوء الشعبيّ جانبًا سياسيًّا هو إعلان «الشعب» اللاجئ الانسحاب من السياسة عبر الانسحاب من الوطن، ينبغي أن نضيف أنّه انسحابٌ قسريٌّ غير مختار. الخيار السياسيّ يبدو ترفًا حين تتحوّل السياسة من محلٍّ للخيارات إلى محلٍّ للإعدام، وحين يتحوّل عنف الدولة من وسيلةٍ شرعيّةٍ ومقوننةٍ لضبط المجتمع إلى وسيلةٍ لسحق المجتمع وإخضاعه. الحدث الساخن الذي يمثّله اللجوء بوصفه جزءًا من قضيّةٍ متفجّرة، يبرد مع الزمن ويصبح، بسبب العجز عن كسر السياسة التي أدّت إليه، قضيّةً بحدّ ذاته ومحطّ تفاوضٍ وتسوياتٍ وابتزاز... إلخ. تمامًا كما هو حال موضوع المعتقلين والمخطوفين والمغيّبين الذين يتحوّلون أيضًا، وللسبب نفسه، إلى ورقة تفاوض. يؤكّد هذا، للمرّة الألف، ما كنّا كتبناه، أقصد معتقلي حزب العمل الشيوعيّ في سجن دمشق المركزيّ (عدرا)، في مذكّرة دفاعنا المشتركة أمام محكمة أمن الدولة العليا في دمشق في عام 1994، وهو أنّ الاستبداد هو استعمارٌ داخليٌّ أو احتلالٌ داخليٌّ، سواء من حيث لا شرعيّته وعنفه أو من حيث نظرته إلى الأهالي. بعد كلّ شيءٍ، يقول اللجوء الشعبيّ الواسع إنّ حقوقًا واسعةً تخلّى عنها أهلوها لأنّ حياتهم وحياة أطفالهم باتت مهدّدةً، وإنّ هذه الحقوق صارت مستباحةً لمن يمتلكون بالقوّة ولاية الأمر في مناطقهم، أي صارت حقوقهم «غنائم» حرب. ومن المفهوم أن تكون عودة اللاجئين في غير صالحٍ من «غنم» أرزاقهم، ولاسيّما غير المنقولة منها. النسبة العظمى من الغانمين هم من أزلام النظام وشبيحته وانتهازيّيه، ولا شكّ أنّ هؤلاء يحلمون (كما حلم «أريئيل شارون» ذات يوم، بأن يستيقظ فيجد غزة وقد غرقت في البحر) بأن تنسدّ دروب عودة اللاجئين، أو حتى أن تخسف الأرض بهم، فتبقى غنائم الغانمين من دون مساءلة.

يتقاطع حلم هؤلاء مع حلم النظام السوريّ نفسه الذي لا يرغب بعودة اللاجئين لأنّ من شأنها أن تحمل إليه عبئًا اقتصاديًّا وأمنيًّا يسعى لتفاديه. وهو لهذا الغرض يوجّه رسائلَ متنوّعةً لها هدفٌ واحدٌ هو إبراز عدم الترحيب بعودة اللاجئين على اعتبارهم «معارضةً»، أو خونةً أو بيئةً حاضنةً للإرهاب أو عناصر تشويشٍ على «التجانس» الوطنيّ... إلخ.

أخطر ما في الأمر هو بروز خطّ تمايزٍ جديدٍ بين من خرجوا من البلد ومن بقوا، الخطّ الذي يمكن أن يشكّل أرضيّة حساسيّاتٍ وصراعاتٍ أهليّةٍ جديدة؛ أي بروز موقفٍ «شعبيّ» من اللاجئين هو في اتّجاه موقف النظام ومحيطه نفسه وإن كان على أرضيّةٍ مغايرة.

إذا تجاوزنا الجانب المادّيّ والنفعيّ الذي جناه مرتزقةٌ كثيرون من خروج السوريّين من بلدهم، يبقى التقييم السياسيّ والأخلاقيّ الذي يذهب في الاتّجاه نفسه سواء من زاوية نظر الموالي للنظام السوريّ أو المعارض له. اللاجئ هو بعين الموالي المقيم في البلد، خائنٌ، هكذا ببساطةٍ، وهو بعين المعارض المقيم (أقصد من لا يصفّق للنظام أقلّه)، هاربٌ من وجه قضيّته وأنانيٌّ. الاتّجاه في الموقف واحدٌ وإن اختلفت الأرضيّة.

المحصّلة أنّ الوعي العامّ في المجتمع السوريّ الداخليّ الحاليّ يشكّل قوّة صدٍّ في وجه عودة اللاجئين. يبقى الحنين إلى الوطن والأهل والحقّ في استعادة الممتلكات، هي وقود الرغبة في العودة، ولاسيّما إذا أضفنا إليها عنصرين دافعين هما: أوّلًا، مرارة العيش في المخيّمات (الأردن، لبنان، تركيا) أو في المجتمعات غير المتقبّلة وغير القادرة على توفير فرص العمل. ثانيًا، العودة القسريّة التي تفرض على اللاجئين في هذه البلدان، أو برامج التشجيع على العودة التي تنتهجها بعض الدول الأوروبيّة.

من المتوقّع أن يعاني اللاجئون حال عودتهم، من

الاضطهاد الخشن الذي تتولّاه أجهزة النظام (المقصود بالنظام هو الدولة التي تسيطر عليها فئةٌ بالقوّة أي من دون آليّةٍ مستقرّةٍ لإنتاج الشرعيّة السياسيّة)، فاللاجئون في منطق الدولة الأسديّة هم طرفٌ مهزومٌ عاد صاغرًا وينبغي أن يدفع ثمن هزيمته. لا شكّ أنّ هذا يتعارض مع اعتبار اللجوء هروبًا من التنظيمات الإسلاميّة المتطرّفة، على ما يكرّر إعلام النظام الأسديّ، غير أنّ هذا الإعلام ليس سوى وسيلةٍ لتعمية الحقيقة.

ومن المرجّح أيضًا أن يعاني اللاجئ، في حال عودته، من الاضطهاد الناعم الذي قد يتولّاه الناس الذين بقوا في ظلّ الحرب، وتشكّلت لديهم نظرةٌ سلبيّةٌ تجاه اللاجئين تحت تأثير تغذيةٍ واعيةٍ من إعلام النظام المباشر أو غير المباشر، من جهةٍ، وتحت تأثير التصوّر بأنّ من بقي من السوريّين داخل البلد عانى كثيرًا (القلق والخوف والغلاء والموت ونقص الكرامة...) فيما كان اللاجئون خارج دائرة المعاناة هذه. والحقّ أنّ للاجئين معاناةً عميقةً لا يلحظها مثل هذا التصوّر.

مع الميل المحلّيّ والدوليّ إلى إعادة تأهيل النظام السوريّ، فإنّ حركة اللجوء، وإلى حدٍّ ما حركة النزوح أيضًا، مرشّحةٌ إلى أن تسبّب خلخلةً إضافيّةً في الاجتماع السوريّ، إذا كتب لهذا الميل أن يتحقّق على نحوٍ نهائيّ.

ملف العدد

هموم العودة.. البحث عن الأمان

جلنار صادق

لطالما كانت الحروبُ تهديدًا صريحًا لسلامة الأفراد ولقدرتهم على اتّخاذ القرار السليم في مجالات الحياة كلّها، ولاسيّما المتعلّقة بالحفاظِ على البقاء والشعور بالاستقرار والأمان.

عمل للفنانة مولي كرابابلي

ويعدُّ انتماء الفرد إلى منطقةٍ جغرافيّةٍ تحمل تفاصيلَ ذكرياته وعبق تاريخ أهله وأجداده، جزءًا أساسيًّا من استقراره وتوازنه النفسيّ، ويشكّل ابتعاده عنها حدثًا مهمًّا ومؤلمًا، ولاسيّما إذا ما ارتبط بصراعٍ بين القسر والقهر من جهةٍ، والبحث عن الأمن والأمان من جهةٍ ثانية. والأمنُ شعورٌ وهاجسٌ قديمٌ قدم الإنسان ذاته، وجد معه لمواجهة الوحدة والخوف، فكان هاجس الإنسانِ حمايةَ نفسه من الأخطار البيئيّة والبشريّة التي قد يتعرّض لها. الأمرُ الذي دفعه إلى الاتّجاه نحو الاستئناسِ والعيش مع الآخرين، للقضاء على الوحدة لإدراكه أنّ الاتّحاد قوّةٌ لمواجهة الخوف والخطر. وهذا ما يدفع الفرد إلى التأثّر بقرارات الجماعة بالنزوحِ أو بالبقاءِ أو العودةِ تبعًا للظروفِ في حالاتِ الحروبِ. وتتدخّل عواملُ فرديّةٌ وذاتيّةٌ لتحسم القرار، وقد يكون القلق من المستقبل والشعور بانعدامِ الأمنِ النفسيّ والاستقرار أحدَ أهمّ تلك العوامل.

وينشأ الأمنُ النفسيُّ نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة المحيطة به، من خلال الخبرات التي يمرّ بها والعوامل البيئيّة والاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة التي تؤثّر في الفرد. ويعدُّ الأمن النفسيّ من الحاجات المهمّة لبناء الشخصيّةِ الإنسانيّة؛ حيث إنّ جذوره تمتدّ إلى الطفولة وتستمرّ حتى الشيخوخة عبر المراحل العمريّة المختلفة، وأمن المرء يصبحُ مهدّدًا إذا ما تعرّض لضغوطاتٍ نفسيّةٍ واجتماعيّةٍ لا طاقة له بها في أيّ مرحلةٍ من تلك المراحل، ممّا يؤدّي إلى الاضطراب، لذا فالأمن النفسيّ يعدّ من الحاجات ذات المرتبة العليا للإنسان لا يتحقّق إلّا بعد تحقّق الحاجات الدنيا له. وترتبط الحاجة إلى الأمن ارتباطًا وثيقًا بغريزة المحافظة على البقاء، وتنطوي على الاطمئنان في سكنٍ مستقرٍّ والاعتماد على مورد رزقٍ مستمرٍّ، والأمن الجسيّ والصحة الجسميّة والشفاء عند المرض، وتجنّب الخطر والتزام الحذر، والأمن من الأخطار الطبيعيّة، والشعور بأنّ البيئة مُشبِعةٌ للحاجات، ووسطٌ صديقٌ وداعمٌ ، وبأنّ الآخرين يحبّونه ويحترمونه ويقبلونه داخل الجماعة، والشعور بالاستقرار والأمن الأسريّ والتوافق الاجتماعيّ، والقدرة على حلّ المشكلات النفسيّة والاجتماعيّة، والذي يتطلّب سعي الفرد المستمرّ للمحافظة على الظروف التي تضمن إشباع الحاجات الحيويّة والنفسيّة، بتأمين نفسه وممتلكاته، لضمان الاستقرار والطمأنينة، حتى ينطلق إلى السعي وراء عيشه وتطوير حياته، مستثمرًا كلّ إمكاناته لذلك.

ويولّد الأمن النفسيّ الشعور بالطمأنينة النفسيّة وهو ما يعرف بالأمن الشخصيّ أو أمن كلّ فردٍ على حدة، وهو حالةٌ يكون فيها إشباع الحاجات مضمونًا وغير معرّضٍ للخطر، وهو محرّك الفرد لتحقيق أهدافه الخاصّة. ويرتبط الشعور بالأمن بأبعادٍ متعدّدةٍ ومنها الاستقرار: العسكريّ، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ، والتربويّ، والثقافيّ، والنفسيّ، متضمّنًا الثقة والهدوء والطمأنينة النفسيّة نتيجة لعدم الشعور بالخوف من أيّ خطرٍ أو ضررٍ.

وتقوم الحاجة إلى الأمان على التسامح مع الآخرين وعدم التعصّب، والتفاؤل وتوقّع الخير والأمل والاطمئنان إلى المستقبل، والشعور بالهدوء والارتياح والاستقرار الانفعاليّ والخلوّ من الصراعات، وتقبّل الذات والتسامح معها والثقة في النفس والشعور بالنفع والفائدة في الحياة، وبالكفاءة والاقتدار، والقدرة على حلّ المشكلات، والشعور بالقوّة وتملّك زمام الأمور والنجاح، والمواجهة الواقعيّة للتحدّيات، وعدم الهروب ممّا يثير القلق ومحاولة خفضه أو التخلّص منه، فإذا أخفق المرء في تحقيق حاجته إلى الأمن فإنّ ذلك يدفعه إلى فقدان الشعور بالأمان والشعور بالقلق والذي إذا استمرّ يصبح سمة شخصيّته ويوجّه كامل أفعاله اللاحقة. وقد يسهم انعدام الشعور بالأمن إلى قيام الفرد بسلوكٍ عدوانيّ تجاه مصادر إحباط حاجته، وقيامه باتّخاذ أنماطٍ سلوكيّةٍ غير سويّةٍ من أجل الحصول على الأمن الذي يفتقر إليه، أو قد يلجأ إلى الانسحاب والانطواء على النفس أو الرضوخ واللجوء إلى الاستجداء والتوسّل والتملّق من أجل المحافظة على أمنه. ويختلف تأثير انعدام الأمن من شخصٍ إلى آخر ومن مرحلةٍ عمريّةٍ إلى أخرى ومن مجتمعٍ إلى آخر؛ حيث إنّ فقدان الشعور بالأمن والذي ينجم عن المواقف الحياتيّة الضاغطة، والتعرّض للحوادث والخبرات الحادّة المفاجئة يولّد شعورًا متزايدًا بالتهديد والخطر، ويترك آثاره الأكثر شدّةً على حياة الأفراد واستقرارهم النفسيّ. وتزداد مهدّدات الأمن النفسيّ في فترات الحروب،

ومن أهمّها الشعور بالخطر أو التهديد به، والذي يثير الخوف والقلق لدى الفرد بشكلٍ خاصٍ والجماعة بشكلٍ عامّ، ما يجعل الفرد أكثر حاجةً إلى الشعور بالأمن من جانبه، ومن جانب المسؤولين عن درء هذا الخطر، وكلّما زاد الخطر والتهديد، استوجب زيادة تماسك الجماعة لمواجهته.

وإذا استمرّ هذا الشعور بالخطر ولم يدرك الفرد مصادر قوّته وقوّة الجماعة في مواجهته وضبطه سيصبح عائقًا أمامه، فيولّد لديه الشعور بالقلق المستمرّ الذي يمتدّ من الماضي إلى الحاضر والمستقبل، فيعيش الفرد تحت تأثير الصدمة ويتولّد لديه الشعور بالقلق من المستقبل. ويمثّل القلق حالةً انفعاليّةً مركّبةً غير سارّةٍ تشعر الفرد وبشكلٍ مستمرٍ بالخوف والفزع والرعب والانقباض والهمّ نتيجة توقّع شرٍ وشيك الحدوث، أو الإحساس بالخطر والتهديد من شيءٍ ما مبهمٍ غامضٍ يعجز المرء عن تحديده على نحوٍ مبالغٍ فيه. وقد يتّجه القلق نحو المستقبل والأخطار التي يمكن أن تواجه الفرد فيه، وينشأ هذا القلق عندما يكون الواقع الذي يعيش فيه غير مشبعٍ لرغباته ومحبِطًا له. كما ينشأ عندما تكون الظروف المحيطة غير مستقرّةٍ، لذلك يكون القلق إنذارًا بخطرٍ محتمل، وهو نتائجُ لغياب الشعور بالأمن النفسيّ. ويرتبط القلق من المستقبل بالمفاجآت والتغيّرات التي تتخطّى قدرة الفرد على التكيّف معها وهذا ما يجعل التوتّر النفسيّ شديدًا. وتؤدّي طريقة تفكير الفرد وتفسيراته وتوقّعه لاحتمال التعرّض لأذى في المواقف المستقبليّة، دورًا في اتّخاذ قراراته وفي تأثير قلق المستقبل عليه، وتدور مثل هذه الأفكار حول التهديد المتوقّع وتؤدّي إلى إثارة مشاعر الضيق والخوف والشعور بالحيرة حول المستقبل فيكرّر عبارة «شيءٌ ما سوف يحدث»، فتظهر لديه أفكارٌ متكرّرةٌ عن الخطر وتوقّعٌ سلبيٌّ سيّئٌ ودائمٌ للتعرّض له. ويتعلّق الشعور بالقلق من المستقبل بمشاعر اليأس أو فقدان الأمل والتشاؤم من المستقبل في حين ما يميّزُ الإنسانَ هو رؤيته للمستقبل، فهو يعيش الماضي في الحاضر من أجل المستقبل. والشخص السويّ تكون حياته ذات معنى، لها هدفٌ واضحٌ يسعى إليه على الرغم من الظروف. ويعدّ الإحساس بالهدف في الحياة من أهمّ العوامل المهمّة والمؤثّرة في تحقيق التوافق النفسيّ والشعور بالاستقرار والأمن النفسيّ والقدرة على الإنجاز. وإنّ الشخص الذي تمتلئ حياته بالمعاني والأهداف يجد من الطاقة والدافعيّة ما يجعله يؤمن بجدوى الحياة وما يعينه على تحمّل الصعوبات والمعاناة، في حين أنّ الفرد الذي يفشل في إيجاد المعنى والهدف في الحياة يعاني من القلق ويعجز عن اتّخاذ القرارات المناسبة. وهذا هو التحدّي بين مواجهة القلق ووضع أهدافٍ حياتيّةٍ جديدة والعمل على تحقيقها كما في حالة عودة النازحين إلى مناطقهم، والعمل على إصلاح ما يمكن إصلاحه وتوفير ما يمكن من شروط الحياة لهم ولأسرهم ولمجتمعهم من مأوى وعملٍ وتعليم. ويعدّ وضع هذه الأهداف والعمل على تحقيقها وتوقّع النجاح بها، عاملًا مهمًّا في الشعور بالمعنى والقوّة. ولتحقيق ذلك يمرّ اتّخاذ الفرد للقرارات الحاسمة في المواقف الحياتيّة المقلقة بثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى: التقييم الأوّليّ، حيث يقيّم الفرد الخطر المهدّد له، والمرحلة الثانية: التقييم الثانويّ، حيث يقيّم الفرد المصادر الممكنة للتعامل مع التهديد المحتمل. والقلق في هذين النوعين يحدث بطريقةٍ لا واعية. المرحلة الثالثة: إعادة التقييم، وهي المرحلة التي تقيّم فيها شدّة الخطر ونتيجة ذلك يولد لديه ردّة فعلٍ، إمّا بالهروب بسبب القلق والأفكار السلبيّة المتوقّعة، أو بالثقة والتفكير الإيجابيّ الذي يمكّنه من مواجهة التحدّيات والتكيّف مع الظروف المماثلة في حال تعرّض لها مرّةً ثانية، ما يولّد لديه الشعور بالاستقرار والأمن النفسيّ. وذلك من خلال إشباع الحاجات الأوّليّة، والثقة بالنفس والتي تعدُّ من أهمّ ما يدعم شعور الفرد بالأمن، وتقدير الذات والاعتماد عليها عند الأزمات والعمل على تطويرها عن طريق العمل و إكسابها مهاراتٍ وخبراتٍ جديدةً تعين المرء على مواجهة الصعوبات التي تتجدّد في الحياة، وتساعده على الاعتراف بالنقص وعدم الكمال؛ حيث إنّ وعي الفرد بعدم بلوغه الكمال يجعله يفهم طبيعة قدراته وضعفها، ومن ثمّ فإنّه يقوم باستثمار تلك القدرات بشكلٍ مناسبٍ من دون القيام بإهدارها من غير فائدةٍ حتى لا يخسرها عندما يكون في أمسّ الحاجة إليها. وهذا يشعره بالأمن لأنّ ذلك يجعله يؤمن بأنّه لا يستطيع مواجهة الأخطار وحده من دون مساعدة الآخرين والتعاون معهم. كما لا بدّ من معرفة حقيقة الواقع، وتظهر أهمية ذلك في حالة الحروب، حيث إنّ الأفراد الذين يعرفون حقيقة ما جرى حولهم يصبحون أكثر صلابةً في مواجهة أزمات الحروب وينعكس ذلك جليًّا على أعراض الطمأنينة والأمن النفسيّ لديهم؛ فيتّصفون بأنّهم قادرون على إدراك العالم بواقعيّة، والتعامل مع الآخرين بودٍّ وألفةٍ وتزداد لديهم القدرة على التعاطف والتسامح، والميل إلى توقّع حصول الخير أو التفاؤل العامّ، وإلى تقبّل الذات والتسامح إزاءها، والرغبة في إظهار الكفاءة والقدرة على حلّ المشكلات الذاتيّة والمجتمعيّة، والرغبة في البناء للحجر والبشر وهي المشاعر الطبيعيّة لدى كلّ من يعود إلى دياره وبيته ويتمسّك بانتمائه ومكانته على الرغم من التحدّيات.

عمل للفنانة مولي كرابابلي

أوقفوا حروبكم
أريد العودة إلى بيتي
w.tarab